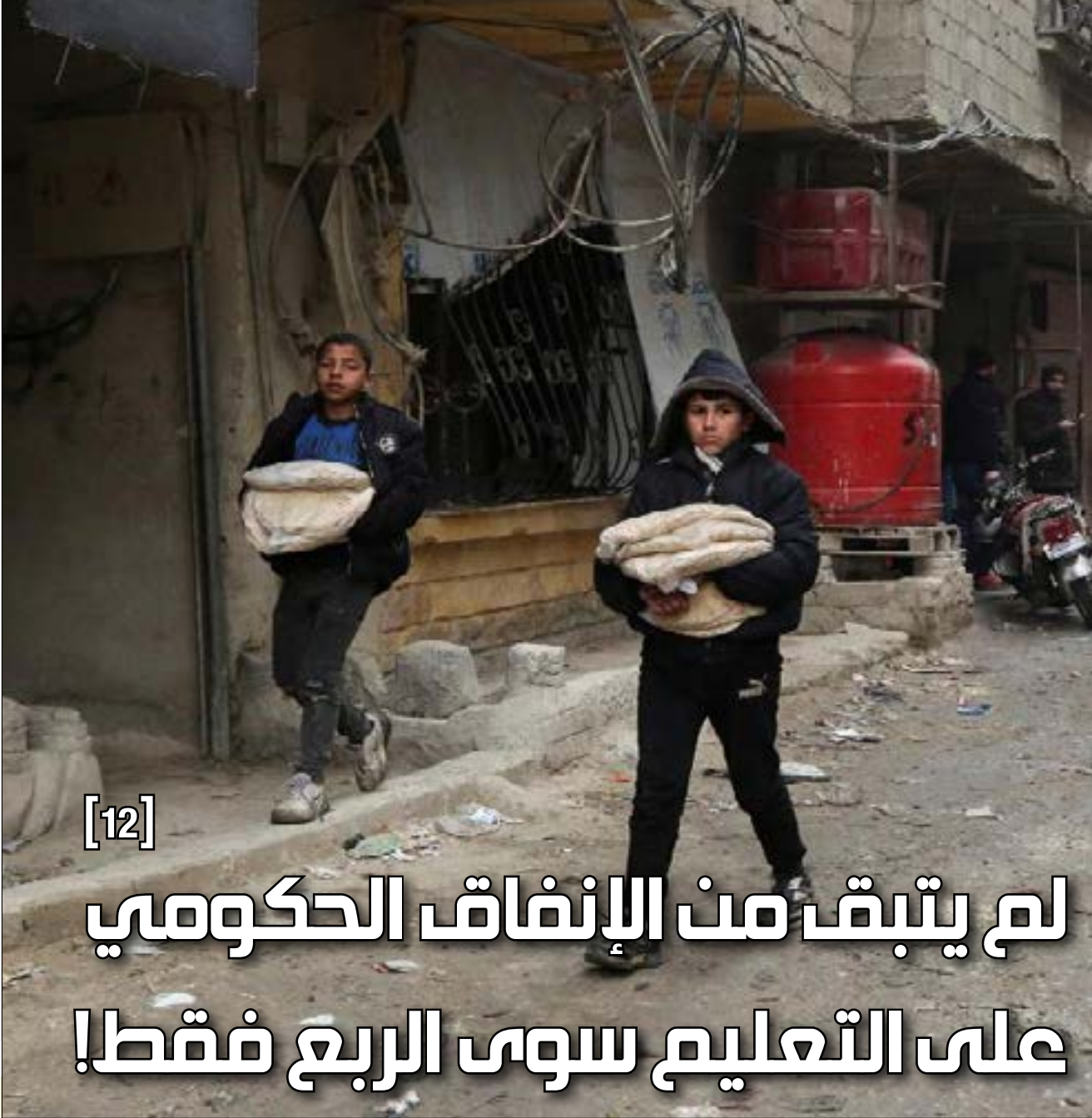




كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



[12]

لم يتبق من الإنفاق الحكومي على التعليم سوى الربع فقط!

الاقتصادية

نهاية عصر البترودولار؟

كشفت الأسابيع الماضية بما يكفي من الوضوح، ما سبق أن قالت به قاسيون منذ بدء الحدث الأوكراني، من أن أوكرانيا نفسها ليست سوى رأس جبل الجليد ضمن صراع يمتد أعمق وأوسع بكثير، ويدور حول طبيعة النظام العالمي القائم بأسره ومستقبله.

وما نشهده اليوم من تحركات اقتصادية- مالية- سياسية تشمل روسيا والصين والهند والبرازيل وغيرها من الدول، ورغم ضخامة هذه التحركات بمعانيها وتأثيراتها، إلا أنها ليست سوى البداية ضمن عملية شاملة لتغيير النظام العالمي القائم... ونؤكد بشكل خاص على أهمية امتداد التبادل بالعملة المحلية إلى النفط، والذي ظهر في العقد الذي جرى توقيعه والإعلان عنه مؤخراً بين الهند وروسيا لبيع 3 ملايين برميل نفط من روسيا للهند بالعملة الهندية، وباعتبار اليوان الصيني مقياساً، ناهيك عن التبادلات القائمة أساساً بالعملة المحلية بين روسيا والصين.

ولكي يتضح الأثر الضخم ليس للصفقة نفسها، ولكن للباب الذي فتحت، تنبغي العودة بشكل موجز إلى معادلة البترودولار:

مع توقيع بريتين وودز عام 1944، حاز الدولار موقعاً عالمياً فريداً عبر الاعتراف به كعملة عالمية، ولكن بريتين وودز لم تعفه من تغطية نفسه ذهبياً. اشتغلت آلة الطباعة دون توقف منذ تلك اللحظة، ولكن منعطفاً هاماً سياسياً ومالياً حدث مطلع السبعينيات، مع إلغاء الولايات المتحدة علناً تغطية دولارها بالذهب، وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً أن يمر دون أداتين أساسيتين في تمريره: أ- فرض تسعير النفط، وتالياً كل المواد الخام تقريباً بالدولار، ب- القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة حول العالم لضمان عملية الفرض هذه بالقوة.

وعلى هذا الأساس انفتح عصر البترودولار الذي استمر خلاله الدولار معترفاً به عالمياً رغم تضخمه الهائل، ورغم أنه أداة النهب الأساسية بيد النخبة العالمية والأمريكية خاصة، فقط لأنه وبشكل قسري العملة التي يجري بها تسعير المواد الخام وعلى رأسها النفط. ما نشهده اليوم هو بداية إنهاء البترودولار، بكل ما يعنيه ذلك من تبعات كبرى سياسية واقتصادية وثقافية. على الأقل فإنه بات من الواضح أن المعركة التي رأس جبل جليدها هو أوكرانيا ستمتد موضوعياً نحو مجالات كبرى عديدة على رأسها:

أولاً: تغيير النظام السياسي العالمي ممثلاً بالأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، بات الآن على جدول عمل التاريخ، وباتجاه إعادة تشكيل هذه المنظمات بما يتناسب مع الموازين الحقيقية، وأيضاً باتجاه نقل مركزها إلى مكان حيادي فعلاً. ثانياً: خلع أنياب حلف الناتو تمهيداً لإنهائه، وللوصول إلى عالم متوازن تسوي نزاعاته أمم متحدة جديدة، ودون أحلاف عسكرية من أي نوع. ثالثاً: الإنهاء التدريجي ولكن السريع لنظام التبادل اللامتكافئ بين الغرب وبقية دول العالم، والذي شكل الأداة الأساسية المرتبطة بالدولار ضمن عملية نهب مستمرة وطويلة الأمد.

رابعاً: الأزمات الإقليمية التي لم تكف عن التوالد خلال العقود الماضية، والتي كان الغرب بنهبه وبأزماته وبلطجته العامل الأساسي في خلقها، ولم يصل أي منها إلى حلول حقيقية، سينفتح الباب أمام حلها بشكل فعلي وجذري.

الأزمة السورية ضمن هذه الإحداثيات، هي أيضاً من أهم وأول الأزمات التي سيكون حلها وفق 2254 على جدول الأعمال، وذلك باشتراك الغرب أو دون اشتراكه.

شؤون عربية ودولية



هل انتهت الأوهام
حول الغرب؟

18

شؤون محلية



الجوع والبرد سبب إضافي
لتراجع الثروة الحيوانية

08

ملف «سورية 2022»



ملاحظات حول
روسيا الشبح الامبريالي

06

شؤون عمالية



تغيير الحال
ليس من المحال

02

النقابات.. عام جديد منذ التأسيس؟



اكتنف نشوء النقابات في المراحل الأولى تعقيدات كبيرة بسبب الوضع السياسي السائد مع وجود الاحتلال الفرنسي، وما فرضه من قرارات قمعية تمنع نشوء النقابات وعلى الشعب السوري والحركة الوطنية للحد من تأثيرها المباشر على وجوده الاحتلالي لبلدنا، أي: كانت غاية المستعمرين إطالة عمرهم الاستعماري، ولكن شعبنا العظيم تمكن من كسرها والإطاحة بها، وتابع مقاومته واستنهض قواه المختلفة بما فيها الطبقة العاملة السورية التي كانت جنينية في تكوينها التنظيمي.

الموضوعي والمعطيات المتاحة لهم. حققت الطبقة العاملة ضمن تلك الشروط العديد من المكاسب في الحقوق والمطالب، وعلى رأسها حقها الشرعي في تمثيل مصالح الطبقة العاملة والدفاع عنها، بالرغم من آلة القمع ومحاولة الاحتواء التي مارستها بعض القوى حيث انتزعت الطبقة العاملة حقها بالأضراب والتظاهر وما كان ليحدث ذلك لولا التلاحم النضالي بين الحركة العمالية والحركة النقابية ووضوح الرؤية والبرنامج اللذين على أساسهما تم انتزاع العديد من المكتسبات والحقوق.

كانت التخوم السياسية والحقوق الديمقراطية واضحة بين الطبقة العاملة وحركتها النقابية، وبين أعدائها الطبقيين المرتبطين بهذا الشكل أو ذاك بقوى المستعمر الفرنسي وأدواته المحلية، فكانت مطالب العمال وحركاتهم واضحة، بالرغم من الصعوبات العديدة على الأرض بما فيها الإضراب.

التجربة الحية خلال العقود الفائتة من عمر الحركة النقابية تقول: إن السياسات التي تم تبنيها من الحكومات المتعاقبة في مقدمتها تبني اقتصاد السوق وعلاقاته المتوحشة تجاه حقوق ومطالب فقراء الشعب السوري بما فيهم العمال، لم تكن النقابات قادرة على لعب دور المواجهة لتلك السياسات رغم الثبات المعلن أحياناً بعدم الرضا عنها لأسباب كثيرة، وأن الفساد

■ عادل ياسين

العلاقات السائدة في تلك المرحلة هي العلاقات الزراعية بمعظمها والصناعة كانت هامشية، مكونة في الأساس من العمل الحرفي الذي ساد في الصناعات النسيجية، بالأغلب.

بدأت تدخل العلاقات الرأسمالية تباعاً إلى الاقتصاد السوري بدخول الشركات الأجنبية، والطبقة العاملة بدأت بالتكون والكبر في هذه التجمعات، وبدأ معها العمل لتكون للعمال نقابات تدافع عن حقوقهم ومصالحهم، جاء التكون والتطور بالتزامن مع تطور النضال الوطني المقاوم، من الكفاح المسلح إلى العمل الجماهيري المباشر في الشارع، ولعب دوراً مهماً في تكون وعي العمال المقاوم لاستغلالهم وهضم حقوقهم، ودفع العمل النقابي إلى الأمام لوجود عوامل أخرى ساعدت الطبقة العاملة والحركة النقابية الناشئة في بلورة مواقفها.

لعب الحزب الشيوعي السوري دوراً، في القيادة المباشرة لنضال العمال، ومساعدتهم في صياغة برنامجهم السياسي والاقتصادي والنقابي الذي جرت على أساسه التعبئة والتنظيم المطلوبين آنذاك وهناك أسماء معروفة من الرفاق الشيوعيين الذين لعبوا هذا الدور النضالي حيث وضعوا العمل النقابي والعمالي على سكتة وفقاً للواقع

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



تغيير الحال ليس من المحال

إذا قمنا بمتابعة بسيطة لواقع الطبقة العاملة من حيث مطالبتها وحقوقها خلال هذا العام وما قبله، نجد أن المحصلة النهائية لتلك الجردة خاسرة، والعمال قد فقدوا الكثير منها، وخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشتهم.

بينما القوى الأخرى المتحركة بمقاييد الثروة قد حققت أرباحاً كبيرة، بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، وهذا له أسبابه ومسبباته، مما جعل من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقيّة السائدة، والأكثر تأثراً بالمجريات المحيطة بها، وبالتالي خساراتها الاقتصادية الاجتماعية.

لقد تم تجريد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية ضمن الشروط التي تعمل بها، مع العلم بأن الدستور السوري، قد نص في مادته الـ 44 على حق الإضراب للطبقة العاملة، وعلى استقلالية حركتها النقابية، بعيداً عن أية هيمنة أو وصاية على قراراتها، وحقها بالتعبير عن مصالح من تمثل، أي: بعيداً عن المادة الثامنة في الدستور القديم، ولكن هذا شيء وقدرة الطبقة العاملة على حماية حقوقها الدستورية شيء آخر. قمنا بالإشارة إلى ذلك الواقع وأثاره على مصالح الطبقة العاملة، كما تكون تلك التجربة الميرة والمأساوية- التي سببتها السياسات الليبرالية ضمن النموذج الاقتصادي السائد- حاضرة، وبالتالي، دخول عام جديد على الطبقة العاملة وهي تعيش الشروط السياسية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية نفسها، يعني ذلك استمرار فقرها واستمرار خساراتها للمزيد من حقوقها ومصالحها.

إن الحلول الترفيقية التي تطرح من قبل الحكومة لتحسين واقع العمال المعيشي وتجاربها النقابات في تلك الظروف لن تغير من واقع العمال في شيء، ولكن يمكن القول: إن الحل الحقيقي الشامل لكل ما يعانيه شعبنا يقع في مكان آخر: إن حل الأزمة السورية، على أساس قرارات الأمم المتحدة- والتي تجري إعاقتهما من قبل الأطراف المتعددة- سيفتح أفقاً واسعة أمام القوى الوطنية، ومنها: الحركة النقابية، والطبقة العاملة، مستفيدة من تجربتها الحالية في الأزمة، باتجاه الصراع السلمي والمكشوف مع تلك القوى على أساس المصالح الوطنية للشعب السوري الاقتصادية والسياسية، وفي القلب منها قضية توزيع الثروة ونموذج اقتصادي جديد.

أي: بما يعبر عن توزيع عادل للدخل الوطني المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أظهرت الواقع المعاش نتائجها الكارثية، فقد تم إفقار الشعب السوري، ومنه: الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة، أن تعي الطبقة العاملة مصالحها الحقيقية مستفيدة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من انتزاع ما تم سحبه منها من حقوق على طريق تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المفقور، في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية. فهل تغفلها الطبقة العاملة؟

**كانت التخوم
السياسية
والحقوق
الديمقراطية
واضحة بين
الطبقة العاملة
وحركتها
النقابية**

المستثمري لن يهنيه كل ما يقال عن مكافحة الفساد اللفظية وتقوم بتزديدها النقابات، بما فيها مكافحة الفساد الكبير الذي قدر حجمه قبل الأزمة بما يتجاوز 30% من الدخل الوطني والأن تضاعف حجمه مع ارتفاع وتأثر النهب والفساد الكبيرين اللذين أوصلا البلاد والعباد إلى مهلوي الردى.

إن هذا الرقم وما خفي من أرقام تدلّ وتشير إلى حجم الثروة المنهوبة من منتج عمل العمال وكل العاملين بأجر ليس بالهين لبلد مثل بلدنا موارد محدودة، ومواجهة هذا النهب يحتاج إلى موازين قوى تعبر عن مصالح وحقوق المنهوبين في مواجهة الناهيين لتغيير الواقع تغييراً جذرياً وما يسود في الحركة النقابية الآن من مواقف لا يمكن الركون إليها بعملية التغيير المطلوبة عمالياً وشعبياً.

إن الطبقة العاملة السورية كجزء من الحركة الشعبية الناشطة، والتي تعيش عدم رضا عالي المنسوب، بسبب أوضاعها المعيشية والحقوق المسلوقة، ستدفع إلى وعي مصالحها وحقوقها، وستعرف كيف تدافع عنها بكل الأشكال التي خبرتها من تجاربها القديمة، والتي ستدعها في نضالها الحالي.

تحية إلى الطبقة العاملة السورية في عامها الجديد، وتحية إلى كل الكوادر النقابية الصادقة للرياح العاتية القادمة من كل حدب وصوب.

العاطلون عن العمل والتنظيم النقابي



التنظيم النقابي حق تكفله التشريعات الدولية المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية واتفاقيات العمل الدولية وخاصة اتفاقية العمل «87 و98» وقوانين العمل النافذة في البلاد، بما فيها قانون التنظيم النقابي النافذ. حيث أكد على ذلك قانون العمل رقم 17 في المادة 95 منه، وكذلك القانون الأساسي للعاملين رقم 50 حيث أشار في العديد من المواد فيه إلى وجود التنظيم النقابي وضرورة مشاركة التنظيم النقابي في كل اللجان المشكلة بما فيها تقييم أداء العاملين.

■ نبيل عكام

يعتبر التنظيم النقابي من الأدوات المشروعة في كفاح الطبقة العاملة في الدفاع عن مصالحها وحقوقها التشريعية ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي لا بد له من أن يلعب دوراً ملموساً في النهوض بواقعهم المعاشي اتجاه الأفضل، وهو أحد أهم المبررات لوجود التنظيم النقابي. ولكن هل للعمال العاطلين أو المتعطلين عن العمل الحق بالتنظيم النقابي؟ إن الضرورة والحاجة تدعو إلى وجود تنظيم نقابي لحل قضايا العمال العاطلين عن العمل، حيث تعتبر ظاهرة العمال العاطلين عن العمل من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية في أي مجتمع، ومن أولى الحقوق التي أقرتها الشرائع الدولية الحق في العمل ويعتبر العمل حقاً لكل فرد في المجتمع ولا بد أن يتمتع بهذا الحق، وهو لا يقل أهمية

عن الحق في التعليم، والحق في الغذاء وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان، حيث جاء في المادة: 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1- لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة. تعتبر الأزمات ورقة عباد الشمس وكاشفاً حقيقياً لما يجري في أعماق المجتمع، من مشكلات اجتماعية واقتصادية. وقد أظهر انفجار الأزمة في البلاد أن البطالة ليست هي وليدة انفجار الأزمة، لكن تصاعدت وتيرة انفجار هذه الأزمة وإدامتها قد ساهمت في ازدياد معدلات البطالة في البلاد، وتم تصنيف سورية من قبل منظمة العمل الدولية

ضمن أوائل الدول في نسب البطالة المرتفعة، وعندما نقول بطالة يعني ذلك انعدام الدخل وبالتالي الفقر بشكل عام، ولكن مشكلة الفقر في البلاد ليست عند العاطلين عن العمل فقط، بل هي مشكلة فقر اجتماعي عام مرتبط بسوء توزيع الثروة الوطنية، وعملية الإفكار هذه تستفيد منها قوى النهب والفساد، حيث مازال القرار الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في خدمة مصالحها. لم يلحظ قانون التنظيم النقابي النافذ حالياً مشكلة العاطلين عن العمل وتمثيلهم والتعبير الفعلي عنهم، وتبني قضاياهم، وذلك لأن النقابات العمالية الموجودة ومن خلال قانون التنظيم النافذ تنظم عمالها ضمن جداول ونظم محددة شروط العضوية وحق الانتساب إليها، تقوم على أسس وجود علاقات عمل فعلية بين طرفين الإنتاج. العمال وأرباب العمل سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، أي بمعنى وجود فرصة عمل حقيقية تحت إشراف رب عمل وذلك مقابل أجر يحدده رب العمل، وهو بذلك يستثني العاطلين عن العمل، والداخلين الجدد إلى سوق العمل الذين لم يحصلوا على فرصة عمل بعد من عضويتهم وحققهم بالانتساب إلى هذه النقابات، وبالتالي النقابات العمالية القائمة لا تمثلهم بشكل حقيقي، وهذا أفقدهم الحق بالتنظيم النقابي لعدم توفر شروط العضوية، حسب هذا القانون. مما انعكس سلباً على حقهم بالكفاح النقابي المطالب للدفاع عن حقهم بالعمل اللائق والكرام، وقد يسأل سائل كيف تجري عملية تصنيفهم نقابياً، ولاية مهنة أو نقابة عمالية ينتسبون إليها لتحميمهم بظلمها، نقول إن المسألة ليست بذات التعقيد، بل هي من البساطة بمكان وذلك بإيجاد نقابة خاصة بهم ضمن نقابات الاتحاد العام لنقابات العمال وتعمل تحت إشراف الاتحادات العمالية في كل محافظة، يستطيع من خلاله أن يعبر عن هؤلاء العمال العاطلون عن العمل وينظمهم نقابياً إلى حين توفر فرصة لأي منهم، ومن ثم يعود العامل الذي تتوفر له فرصة عمل ثابتة بالالتحاق بنقابته المهنية، التي تنطبق عليه شروط عضويته.

الطبقة العاملة



إيرلندا الشمالية- إضراب عمال مجلس إيرلندا الشمالية

أعلن عمال مجلس إيرلندا الشمالية وعمال التعليم والإسكان الإضراب العام من أجل العدالة في الأجور، المقرر أن يبدأ يوم الاثنين 21 آذار من الشهر الجاري بعد تصويت أغلبية كبيرة من أعضاء اتحاد العمال للإضراب، حيث قدم الاتحاد إشعاراً بالإضراب من أجل الزيادة في الأجور من قبل أعضائها في جميع المجالس المحلية، بما فيها هيئة التعليم، ويأتي هذا الإضراب بعد أن رفض الأعضاء عرض زيادة على الأجر من أرباب العمل الحكوميين المحليين في إنجلترا وأويلز وإيرلندا الشمالية بنسبة 1.75 في المئة فقط لهذا العام ويأتي هذا بعد أن انخفضت مستويات معيشتهم بنسبة 11 في المئة خلال هذه الفترة ومن المتوقع أن يزداد هذا الأمر سوءاً.



أستراليا- اعتصام في مصنع الجعة في لاتروب

أعلنت نقابة العمال في مصنع الجعة في لاتروب عن البدء في اعتصام في العمل يوم الثلاثاء الفائت من هذا الشهر، وأوقفوا العمل في المصنع بسبب ممارسات العمل غير العادلة. كان عمال مصنع الجعة بدون عقد منذ أوائل آذار ونظموا اعتصاماً، دون توقف عن العمل، وكان اعتصام العمال من نوبات المساء خلال النهار، وتولى عمال الوردية اليومية المسؤولية بعد نوباتهم. حيث لدى النقابات عدة مطالب تم تقديمها إلى المجلس الوطني لعلاقات العمل. وتشمل تغيير العقود، ورفض تسليم المعلومات، وتغيير شروط وأحكام التوظيف، والقيام بإجراءات قسرية. وقالت النقابة نامل في العودة إلى طاولة المفاوضات والحصول على عقد عادل.



ألمانيا- إضراب عمال شركات الطيران

نظم العاملون في شركات الطيران إضراباً عن العمل يوم الاثنين الماضي في مختلف أنحاء البلاد، من أجل زيادة الأجور، ومنها مطارات دوسلدورف وكولونيا/بون وبرلين، ودعوا إلى إضرابات أخرى الثلاثاء في مطارات من بينها فرانكفورت وهامبورج. هذا وقد دعت إلى هذا الإضراب النقابات العمالية الألمانية للعاملين في قطاع الخدمات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإضرابات التحذيرية هي جزء من الخلاف على الأجور بين النقابات والاتحاد الألماني لشركات أمن الطيران، وتتفاوض النقابة مع نقابة أرباب العمل حول اتفاقية جماعية جديدة لأكثر من 25000 عامل في جميع أنحاء ألمانيا. حيث لم تُسفر ثلاث جولات من المفاوضات عن نتائج قبل الدعوة إلى لإضراب.



السودان- عمال السكك الحديدية في إضراب مفتوح

دخل عمال السكك الحديدية في مدينة عطبرة بشمال السودان إضراباً عاماً عن العمل، احتجاجاً على تأخر الرواتب، كما خرج آلاف المواطنين في مظاهرات حاشدة احتجاجاً على الغلاء الذي يضرب المدينة وسوء الأحوال المعيشية وانقطاع خدمة الكهرباء والمياه من المدينة لعدة أيام، وحملوا السلطة في البلاد المسؤولية عن سوء الأوضاع في مدينتهم، وتعد مدينة عطبرة في ولاية نهر النيل، من المدن التي تضم أكبر تجمع عمالي في البلاد وخاصة عمال السكة الحديد، واعتادت المدينة على قيادة الاحتجاجات التي تنتقل منها إلى المدن الأخرى، ويعاني سكان المدينة العمالية من الارتفاع غير المسبوق في أسعار السلع الرئيسية والاستهلاكية، إلى جانب انقطاع خدمات الكهرباء والمياه عن المدينة لعدة أيام، ولم تقم السلطات بإصلاح الأعطال التي أدت إلى انقطاعها.

كيف واجهت الحكومة الفقر



تحرك حكومي

ولكن ولنكون صريحين فإن الحكومة لا تقوّت فرصة إلا وتتدخل كل يوم من خلال فرض المزيد من الضرائب ابتداءً من فرض رسوم جمركية على الجوالات والتي تبيع من خلالها الحكومة أضعاف الشركات المصنعة إلى فرض تصريف \$100 على المواطنين السوريين عند الدخول إلى الأراضي السورية وفرض ضرائب على بيع العقارات والسيارات وأخيراً تم فرض ضريبة على نيش القمامة مبررة أن تلك المهنة تدر مبالغ جيدة على أصحابها تاركة التهريب الضريبي لكبار التجار والمستثمرين وتمنع الاقتراب من أموال الفاسدين وتقدم لهم الإعفاءات الضريبية لاستثمار أموالهم وتسهيل تهريبها نحو الخارج.

من خلال العرض أعلاه نرى أن الحكومة لم تفعل أي شيء لوقف تدهور حياة الغالبية الفقيرة خلال سنوات الماضية ولم تتخذ أي إجراء استثنائي يخفف من وطأة الحرب ولم تستطع حل أية أزمة من تلك الأزمات التي يعانيها الشعب بل جُل ما فعلته هو إدارة هذه الأزمات والاستفادة منها لتمرير وتبرير سياساتها الاقتصادية وغيب صوت الفقراء عبر السيطرة على منظماتهم وإعلامهم، واليوم أقرت قانون الجريمة المعلوماتية لتكمل سياسة تكميد الأفواه مع الاستمرار بجرماننا من حقوقنا الدستورية المشروعة في حياة كريمة واقتصاد قائم على العدالة الاجتماعية واستقلالية نقاباتنا وحققنا بالإضراب والتعبير عن رأينا بكل حرية.

مما يؤدي إلى ارتفاع إضافي لأسعار العقارات دون وجود مشاريع سكنية جديدة حكومية أو خاصة بل قامت الحكومة بتهجير مئات السكان من منازلهم ومنعت في كثير من المناطق عودة أهلها إليها تمهيداً لتقديمها للمستثمرين لبناء مجمعات سياحية لهم.

تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية

ناهيك عن تراجع وتدني الخدمات الصحية والمشافي الحكومية وانخفاض الإنفاق الحكومي على صحة الفرد بنسبة 89% لتبلغ حسب موازنة 2021 ما يقارب 3,6 دولارات سنوياً حسب إحصائية لقاسيون وهجرة الكثير من الأطباء وارتفاع أسعار المشافي الخاصة التي باتت خيالية ومع ذلك لم تتدخل الحكومة لضبطها أو تحديدها مراعاة لمصالح مستثمريها وللحفاظ على أرباحهم.

وتراجع مستوى التعليم في المدارس والجامعات الحكومية الذي وصل إلى أدنى مستوياته خلال الأزمة لم نر إجراء حكومياً يحافظ على هذه المدارس بل فرضت مزيداً من العقبات أمام الطلاب بحجة رفع مستوياتهم دون مراعاة لظروفهم، ناهيك عن تسرب ملايين الأطفال من المدارس والتوجه نحو سوق العمل بسبب الأوضاع الاقتصادية والتهجير، واليوم تقدم لنا الحكومة فاتورة التعليم المجاني وكم يكلف في خطوة لا يفهم منها سوى التهديد للقضاء على التعليم المجاني مع إعطاء كافة التسهيلات الحكومية لدعم المدارس الخاصة ومشاريعها ذات التكاليف العالية والتي تخص أبناء الطبقة المخملية فقط.

الحكومة لم تفعل أي شيء لوقف تدهور حياة الغالبية الفقيرة خلال سنوات الماضية ولم تتخذ أي إجراء استثنائي يخفف من وطأة الحرب

إذا كانت الأحوال المعيشية السيئة للغالبية الفقيرة هي نتيجة لعوامل خارجية فقط كالمؤامرة الكونية والحصار الغربي التي يستهدف اقتصاد البلاد حسب ما تكررته السلطة في كل يوم وفي كل مناسبة مرجعة لهذه الأسباب تدهور معيشة وحياة غالبية السوريين وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة، وبالتالي تدني مستوى الأجور والرواتب فما هي الإجراءات الحكومية الاستثنائية التي اتخذتها لحماية الغالبية الفقيرة من آثار المؤامرة ونتائجها والتي أوصلتهم إلى المجاعة واليأس على مختلف الصعد.

الأحوال المعيشية

نبدأ من الأحوال والمعيشية كيف تصبت الحكومة للفقر، فعلى مستوى الأسعار لم نر تشريعاً حكومياً أو عملاً لخفض الأسعار، بل كانت دائماً تسير الحكومات على مبدأ تحرير الأسعار وعدم التدخل بالأسواق، تاركة الفقراء في مواجهة شجع التجار وحدهم دون رقيب ولا حسيب مكتفية بإصدار فقط نشرات للأسعار لا تلزم أحداً بها ولا أحد يعيرها أي اهتمام وغابت عن موائد الفقراء كثير من الأغذية الأساسية كاللحوم والألبان والأجبان واعتمدت الأسر على المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية، وعملت التشريعات الحكومية على حصر الاستيراد بفئات معينة مما زاد من الاحتكارات وأدى إلى رفع الأسعار أضعافاً مضاعفة، وظلت مؤسسات التدخل الإيجابي التابعة لوزارة التموين وحماية المستهلك تستجر بضائعها من التجار وأسعارها مساوية لأسعار السوق أي لم يستفد المواطن من هذه المؤسسات بشيء يذكر، هذا وبات الأجر لا يكفي سوى ليومين أو ثلاثة فقط، وانخفض الاستهلاك إلى أدنى مستوياته مما أدى إلى توقف الإنتاج وارتفعت نسبة الفقر إلى 90% والبطالة تجاوزت 60% وهجرت ملايين الشباب بسبب ذلك، ناهيك عن البدء بسياسة رفع الدعم عن المواطن والتي ستزيد من معدلات الفقر والجوع.

السكن

منذ ما قبل انفجار الأزمة السورية مشكلة السكن موجودة والحصول على منزل كان بمثابة الحلم وبعد الأزمة اضطر الملايين للخروج من منازلهم التي تمت سرقتها «وتعفيش» محتوياتها تحت أنظار الحكومة وأجهزتها مما زاد من الطين بلة ومع ما كلفه النزوح من تكاليف أجار وشراء مستلزمات للمنازل كل هذه الماسي التي مرت على الغالبية الفقيرة لم نر خلالها أي تدخل حكومي جذي لوقف هذه المعاناة، فبدلاً من التدخل في قوانين الإيجار وتأمين مساكن بأجارات مقبولة ومناسبة للمهجرين رأينا انسحاباً حكومياً كاملاً تاركة المهجرين لقانون العرض والطلب والتجار العقارات ولبدء الحرية التعاقدية الذي أدى إلى إفقار المزيد من المواطنين عبر دفع كامل مدخراتهم خلال السنين الماضية لدفع مبالغ الإيجارات لمنازل لا تصلح للسكن أساساً والتي مع ذلك وصلت قيمة إيجاراتها إلى أرقام فلكية مع انعدام لوسائل الحياة الكهربية وانقطاع المياه وفقدان المحروقات وارتفاع أسعارها وتردي مستوى الخدمات ومع ذلك ارتفعت أسعار العقارات إلى المليارات وبات الحصول على منزل ملك ليس بالحلم كما كان سابقاً بل بات من سابع المستحيلات ومع ذلك تستمر الحكومة في رفع أسعار الإسمنت والحديد كل فترة

كيف ستصل قيمة الدولار إلى صفر؟



حتى لو جرت «إعادة ضبط» مالية فقط بسبب انهيار الدولار الأمريكي، فسيكون الأمر أكثر من مجرد فترة سيئة مؤقتة. فالفوضى والمعاونة اللتان ستحدان ستكونان أكثر مما يمكن تخيله. وقد يقترب الأمر في الغرب من وضع يشبه أحوال دول من العالم الثالث، من حيث مدى صعوبة الحياة وشكل الجريمة. هذا ما سنحظى به لجيل على الأقل في أمريكا عندما نصل إلى نهاية الأمر.

Financial Armageddon

حتى بوجود المعادن الثمينة سنحتاج إلى المزيد منها حتى نتخطى الأمر، ولن ندوم لجيل ما لم تلحق الهزيمة بالمفترسين المجانين الذين يشكلون 1% من قبل شعوب العالم الطيبة الذين قد يشكلون 75% في حين أن الدمى بين هاتين الفئتين 24% لن يشكلوا فارقاً بالنسبة للذهب، فلا تزال البنوك المركزية والدول المستقلة تقيمه كأهم احتياطي، قد تخزن الكريبتو وغيرها من الادخارات المزيّفة، لكنهم يخزنون ذهباً أكثر بكثير وأحياناً ذهب أقل بكثير مما يدعون.

انقطاع الشريان الأخير لحياة الدولار
حين نصل للنهائية، وتكشف الكميات الحقيقية، سنعلم السبب عندئذ. إن التكنولوجيا تغير الأشياء، وهي خيانة لم نشهدها من قبل، لكن كما قال مايكل كون بدقة، لا يمكن لثوراتنا العلمية منطقياً أن تظهر كدليل على التقدم والتحسّن قياساً بالتاريخ وبادراكنا المتأخر للمستقبل غير المتوقع. إن الوقت يكشف كل شيء مع وصول الدين الوطني رسمياً إلى 29 ترليون دولار. لقد اكتشف بروفيسور الاقتصاد مارك سكيدمور من جامعة ميشيغان في 2017 مبلغ 21 ترليون دولار إضافية مفقودة. لدينا مبلغ هائل من الدين ومن الدولار العائم.

إن الأمر الوحيد الذي يحافظ على الدولار، هو استخدامه كآلية تسويات عقود في روسيا والصين وكل مكان، ولكن هذا لم يعد يحدث بكل بساطة. قيد فرط الدين العالمي النمو، وبدأ التحول الهائل للعملة الصورية من قبل الاحتياطي الفدرالي بتحويل النشاط من

الانكماش إلى التضخم. كلما طبعت البنوك المركزية أكثر قلت قيمة العملة أكثر، إنه التضخم، لكن أيضاً انخفاض عائد أي استثمار بالدولار. ولهذا فإن طباعة نقود لا تستبدل بالذهب، يدمر نفسه، ويشبه قيام الأفعى بأكل ذيلها. إن الاحتياطي الفدرالي مصمّم على خلق التضخم، وسينهار الدولار ويؤدي هذا لتضخم فقاعة الأسهم وإيصال الأسهم للذروة. هذا ما حدث في زيمبابوي، فعندما ضعفت دولاراتهم ارتفعت سوق الأسهم لديهم. الآن ستتدخل وزارة الخزانة الأمريكية بشكل مباشر وأحادي لتخفيض قيمة الدولار بشكل كبير. ولهذا ستقفز سوق الأسهم لأن التضخم سيجعل أرباح الشركات تبدو أفضل، لكن سيكون الأمر وهمياً. الموقع الأفضل سيكون للذهب والفضة، وسيصحب انخفاض الدولار طباعة مال أكثر بلا قيمة، عبر زيادة قيمة الأصول المالية.

في النهاية، لا يوجد جوهر لقيمة الأصول، لهذا تموت الأموال في النهاية، وكذلك قيم الأصول عندما ترتفع أسعار الديون وتتهاوى المعلات. فمقابل كل دولار تم اقتراضه يتم خلق دولارين في الثروة، أحدها: يتتالي عندما ينفق من خلال اقتصاد الناتج المحلي الإجمالي. والثاني: يخلق على شكل أصول ليتم تدوينه في حسابات حامل السندات. اثنان بواحد! من العبقري الذي فكر بالموضوع! إنها أداة لسوق السندات الصاعد الذي انتهى ظهوره كلياً في 2016. إن كمية الدين الذي أصدر لا حدود له، وتم إصدار بحر من السندات، ومع إصدار السندات ضخّموا النشاط الاقتصادي في عمل تلو الآخر. أنتجت الوظائف الجديدة في هذه الأعمال مداخل ومخزّات، والتي وجدت طريقها إلى الطلب

على السندات. يا له من مخطط احتيالي، كل فلس من هذا الدين هو أصل لأحد ما، فمعاشات التقاعد شكل من الديون، الاستحقاقات المستقبلية شكل من الديون، وكمية النقد المستقبلي المتدفق لا يمكن تخيلها إذا استمرت المعدلات بالارتفاع، ولا يمكن لأحد السيطرة على السوق الأكبر في العالم: سوق الديون. وسنصل إلى «لحظة مينسكي» عندما يتوقف حاملو الديون عن القلق بشأن العوائد على أموالهم، ويبدؤون بالقلق على أموالهم نفسها. إذا حدث هلع جماعي ستتهار قيمة السندات، ومعها قيمة معاشات التقاعد والثروة والاستحقاقات المستقبلية. ومن المفارقات، أن ارتفاع المطالبات بتعويضات الضرر عن الدولار يجب أن ينتج ارتفاعاً بالقيمة الشرائية خلال تلك الفترة، مثلما حدث عندما تمّ شراء الدولار تسعة أضعاف في 1932 ممّا كان عليه الحال في نيسان 1930. أما في 2024 عندما يبدأ المال بالنفاد سيبدأ الهلعون في واشنطن بهجامة الجميع، نعم سيهاجمونك من أجل مالك ولا يابهن. سيهاجمون أموال تقاعدك في البدء، ومدخرات التأمين والأقساط السنوية بدعوى حمايتك. معظم الخانعين سيقبلون بالأمر، لن يكون لدى الضمان الاجتماعي أي مال، سيدفع العمال الضرائب لإدارة الضمان الاجتماعية، والإدارة بدورها ستحولها إلى الخزّانة الأمريكية. وبالمقابل، ستمنحها الخزّانة الأمريكية صكّ دين. إذا ليس هناك مال في آخر المطاف، فقد وصلنا نهاية اللعبة منذ زمن طويل.

روتشيلد:

«امنحني السيطرة على المال...»

مجلس بلدية لندن لا يهتم باستعادة أمواله، فهو ينشئ ائتمناً بضمانة تسديد الناس له، والذي تضمنه في النهاية الثروة الحقيقية، فقط ادفع الفائدة ليصبح الممولون سعداء. وإن لم تدفع يحاصر الممولون بلدك ويسرقون مواردها وكامل موارد الشعب ويستعبدونهم.

فعبر السيطرة على دين دولة ما إنما يسيطرون على الحكومة وقوانينها، كما قال ماير أمثال روتشيلد: «امنحني السيطرة على أموال دولة ما ولن يهمني من يضع القوانين». أي شيء تعتقد بأنك تملكه وتم شراؤه بالدين «مثل منزل أو سيارة» سوف تتم مصادرتها من قبل البنك عندما يصبح الدولار بلا قيمة. والآن سيصبح الدولار فاقد القيمة، لا قيمة له أيضاً لسداد ديونك، ولذلك فإنّ منزلك أو سيارتك... إلخ، ستتم مصادرتها من البنك لعدم السداد.

كيف تعزل أمريكا نفسها؟

بالنظر إلى التاريخ، من الواضح أنه في لحظة ما سينهار هذا المنزل المصنوع من ورق. إنّ كامل العالم في مازق؛ فالدولار مدعوم بقوة أمريكا العسكرية... ويمكن سداد الدين الأمريكي فقط في حالة التضخم المفرط. من السهل سداد ترليونات الدولارات عندما تكلف قطعة خبز مئات الملايين. لننظر للتاريخ الحديث لزيمبابوي، المشكلة الوحيدة أنه حين حدوث ذلك لن تقبل أية دولة بالدولار الأمريكي. وسنكون «الأمريكيون» وحيدون معزولين في الاقتصاد العالمي... الفوضى ستحكم والملايين سيجوعون. ليس هذا بالسيناريو الجذاب. إنّ الدولار عبء من الديون. ومن يحتاج لعبء ديون؟ ولماذا؟ إن لم يكن أحد سيبصر بالتزاماته ويسدد الدين؟ لا أحد بحاجة لأوراق الاحتياطي الفدرالي، ولا حتى الأمريكيين أنفسهم، لا يمكن للولايات المتحدة سداد دينها الخارجي البالغ 29 ترليون دولار. ولا تجمع أمريكا عائدات كافية لسداد فوائد ديونها، ولهذا فإنها تستمر بالاقتراض من الصين لدفع الفوائد الدين المحلي الكلي، بما في ذلك الرهون العقارية وبطاقات الائتمان، وديون الأعمال... إلخ، والتي قيمتها 89 ترليون دولار، إنّ هذا يشكل أكثر من 400% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

عن «روسيا الشبح الإمبريالي»..



بعد الدخول الروسي العسكري المباشر في سورية أواخر عام 2015، بدأت تظهر «تنظيرات يسارية» ترى أن روسيا هي «دولة إمبريالية»، وأن تدخلها في سورية هو التدخل الأمريكي في سورية وفي غيرها.

■ مهند دليقان

الهدف السياسي والدعائي من وراء هذا النوع من التنظيرات كان واضحاً منذ اللحظة الأولى، ويمكن اختصاره بالقول: إنه إذا كانت التيارات اليمينية بأشكالها المختلفة وضماً للبريالية والليبرالية الجديدة، لديها موقفها واصطفافها الواضح والمسبق في الصف الأمريكي وضد أية قوة تعارضه، فقد كان لا بد من اختراع «غطاء إيديولوجي» يوسع الصف الأمريكي والغربي عموماً، ليشمل صفوف قسم من «اليسار» أيضاً. واليوم مع الحدث الأوكراني، يعود هذا الطرح من جديد «أي القول بأن روسيا إمبريالية»، وبشكل أكثر كثافة وتركيزاً، وأن بسطحية أعلى حتى مما كان عليه في 2016، والأهداف هي لم تتغير.

«الشبح الإمبريالي»

نشرت قاسيون عام 2017 دراسة كنت أعدتها بهذا الخصوص، بعنوان «**روسيا الشبح الإمبريالي**». وصدرت الدراسة لاحقاً في كتيب صادر عن دار الطليعة الجديدة بدمشق. هدف الدراسة كان محاولة الإجابة عن سؤالين كانا رائجين في حينه: «هل روسيا دولة إمبريالية؟ وإن لم تكن كذلك، فهل يمكنها التحول إلى دولة إمبريالية؟». وبما أن الموضوع، وعلى خلفية الحدث الأوكراني، قد تحول مجدداً إلى حديث الساعة في عدد من الأوساط «اليسارية»، فلا ضير من التذكير بالدراسة المشار إليها، لأنها ما تزال صالحة من حيث المبدأ على ما اعتقد، حتى وإن

كانت الأرقام التي استندت إليها قد تقادم بعض الشيء بطبيعة الحال، لأنها ارتكزت إلى الأرقام التي كانت موجودة في حينه، وبشكل خاص لأرقام أعوام 2014-2016. سنعرض فيما يلي بشكل مختصر جداً، المنطق الذي بنيت عليه الدراسة وبعض نتائجها، وذلك قبل الانتقال إلى عرض بضع ملاحظات عامة إضافية على أساس المستجدات.

ملخص

«روسيا الشبح الإمبريالي»، كانت محاولة أولية لتقديم فهم معاصر للإمبريالية، وذلك بالاستناد إلى التعريف الليبيني لها، مع أخذ متغيرات قرن كامل مضى بعد ذلك التعريف بعين الاعتبار. وعليه، فقد بدأت الدراسة بعرض تعريف لينين للإمبريالية، ومن ثم محاولة فهمه في ظل متغيرات كبرى في القرن العشرين أهمها: 1- الانتقال من الاستعمار القديم إلى الاستعمار الجديد «الاقتصادي» - التبادل اللامتكافئ، ومنه إلى استعمار ما بعد جديد يدمج الشكلين السابقين عليه، بدأ بالظهور منذ أواسط التسعينات، وبشكل أوضح في العراق وما بعدها. 2- الدولار عملة عالمية، وما الذي يعنيه ذلك في مجمل العلاقات التجارية والسياسية الدولية. 3- التزاوج والترابط بين الدولار وبين التبادل اللامتكافئ، بوصفه الأداة الأهم على الإطلاق في شفت أكبر قدر ممكن من القيم المنتجة مجدداً حول العالم، وليس في دول الأطراف فحسب، بل وفي دول المركز نفسها أيضاً. وبكلمة، فإن أداة، أو

الشعب الروسي في إطار دفاعه عن أمنه القومي لن يكون أمامه أي خيار آخر سوى الاستدارة ضد الرأسمالية في بلده هو نفسه

بالأحرى، نظام «دولار- تبادل لا متكافئ» - والمدعوم بأكثر من 800 قاعدة عسكرية أمريكية حول العالم، بات النخاع الشوكي للإمبريالية اليوم، وليس ممكناً رؤيتها وفهمها بشكل ملموس دون فهمه ومعرفته امتداداته وآليات عمله.

بعد المقدمة النظرية، انتقلت الدراسة إلى قراءة وضع روسيا في حينه على مستويين، الأول: هو ضمن المحددات الخمسة للإمبريالية وفق لينين، والثاني: هو قراءة وضع روسيا ضمن منظومة «دولار- تبادل لا متكافئ»، أي عملياً ضمن تقسيم العمل الدولي في حينه، والذي لم يتغير كثيراً من حينه، مع أنه قد بدأ هذه الأيام بالتغير بشكل عاصف «صفقة الـ 3 مليون برميل نفط بين روسيا والهند بالعملة الهندية مثلاً ومؤشراً على بداية الانقلاب الكوني الذي نعيشه في تقسيم العمل الدولي، وفي دور الدولار وفي دور التبادل اللامتكافئ».

أثبتت الدراسة بالأرقام، أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتبار روسيا إمبريالية، لا ضمن المستوى الأول من القراءة، ولا ضمن المستوى الثاني. بل على العكس من ذلك، فقد وضحت أن موقع روسيا ضمن تقسيم العمل الدولي هو موقع المنهوب والمستعمر استعماراً اقتصادياً من الغرب. وكذلك فقد أعادت التذكير بما سبق أن قاله وتوقعه حزب الإرادة الشعبية في وثائقه عام 2008، وعام 2013 بشكل أوضح، بما يخص التطور المستقبلي لروسيا. الفكرة الأساسية كانت وما تزال، ونراها الآن قد بدأت بالتحقق وإن كان من غير الممكن بعد الجزم بأنها ستمضي إلى النهاية في الطريق نفسه... الفكرة باختصار هي التالية:

ليس من مخرج «وإن مؤقت» للآزمة العميقة التي تعيشها الإمبريالية اليوم، وبرأسها

الأمريكي بالدرجة الأولى، إلا بوضع اليد بشكل كامل على روسيا وثرواتها الباطنية التي تقدر بحوالي 40% من مجمل الثروات الباطنية في العالم، «وهي ضعف الثروات الباطنية الإجمالية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان مجتمعة». ووضع اليد بشكل كامل يتطلب إنهاء وجود روسيا نفسها كدولة واحدة، وهذا ما سبق أن قالت به علناً مادلين أولبرايت.

في ظل هذا التهديد الوجودي، وما نراه اليوم بشكل ملموس في إطار العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة تاريخياً، فإن الشعب الروسي في إطار دفاعه عن أمنه القومي، ولكي يتمكن من المحافظة على نفسه وعلى بلاده، لن يكون أمامه أي خيار آخر سوى الاستدارة ضد الرأسمالية في بلده هو نفسه... وهذا الكلام نفسه ليس بجديد بل هو نبوءة عظيمة للينين قال فيها: إن الشعوب في سياق نضالها ضد الإمبريالية ستندار موضوعياً للنضال ضد الرأسمالية في بلدانها.

في الفقرتين التاليتين، سنعرض ملاحظتين إضافيتين تصبان في الموضوع نفسه، وتقتربان من قراءة ما يجري الآن حول العالم.

المواد الخام والتبادل اللامتكافئ

يقتصر التفسير الذي نراه في الإعلام للارتفاعات الهائلة في الأسعار العالمية لكل المواد الخام «نفط، غاز، معادن...»، وكذلك المنتجات ذات القيم المضافة القليلة نسبياً «مثل الحبوب وبعض المحاصيل الزراعية الأساسية، وكذلك الأسمدة وغيرها»، يقتصر التفسير على العلاقة بين العرض والطلب، ضمن حديث عن أن محاولة عزل روسيا ومنتجاتها من هذه المواد، سيشطب من السوق العالمي بشكل آلي جزءاً كبيراً من العرض مع

ارتفاع الخامات والنادي الإمبريالي



العقوبات على روسيا، ستكون لها نتيجة مؤكدة واضحة هي إلحاق أضرار كارثية باقتصادات أوروبا وشعوبها ورأسمالياتها، وهذه النتيجة قد بدأت بالتظاهر بشكل سريع، ولن تلبث طويلاً حتى تظهر بشكل أكثر وضوحاً بتأثيراتها الشاملة بما فيها الاضطرابات الكبرى الاجتماعية والسياسية. أي أن ما يسمى «الإمبريالية الألمانية» أو «الإمبريالية الفرنسية» لا تنصرف كإمبريالية، ببساطة لأنه ليس هناك في اعتقادنا شيء اسمه الإمبريالية الألمانية أو الفرنسية... اليوم هناك ناد إمبريالي واحد، وله معلم أساسي هو صاحب الدولار، وأعضاء النادي ليسوا دولاً بل شركات واحتكارات كبرى... وهذا النادي نفسه يقوم اليوم بالتضحية بأوروبا واليورو لا شيء إلا لمحاولة تأخير انهيار الدولار، ولتحصيل اليورو واقتصادات اليورو فاتورة كان يفترض أن يدفعها الدولار قبل أي أحد آخر...

بهذا المعنى، فإن الدول الأوروبية نفسها، شعوباً ورأسماليات، ورغم أنها داخلية في علاقات نهب عبر تبادل لا متكافئ مع «دول العالم الثالث والثاني»، إلا أنها هي نفسها أيضاً تخضع للنهب من قبل منظومة «دولار-تبادل لا متكافئ»، وهذا النهب سيتعظم في قادم الأيام، لأن قدرة دراكولا على امتصاص دماء شعوب العالم الثالث والثاني ستتراجع بشكل كبير في المرحلة القريبة المنظورة، ولذا فإن دماء أوروبا بشكل مجازي وبشكل فعلي، ستكون الطبق الرئيسي على مائدة الدولار... ولكن مع ذلك، فإنه حتى لو امتص أصحاب الدولار اقتصاد اليورو حتى آخر قطرة فيه، فإن ذلك لن يكون كافياً لتغطية انكشاف التضخم الحقيقي للدولار، والذي نعيش الآن بداياته الأولى فحسب ممثلة بأسعار المواد الخام... فحتى التهام أوروبا بأكملها، إن جرى، فإنه لن يؤخر هذه العملية إلا مؤقتاً...

النادي الإمبريالي

لا يزال الحديث عن نادي الدول الإمبريالية- وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وألمانيا وفرنسا- حديثاً صحيحاً من حيث المبدأ، ولكنه بات رمزياً أكثر من كونه ملموساً ودقيقاً...

ما نقصده، هو أن المرحلة التي كان فيها وصف دولة ما بأنها إمبريالية ربما انتهت تماماً، فإمبريالية المركز الغربي، إمبريالية البنوك والمجمعات الصناعية العسكرية والشركات الكبرى، أصبحت أكبر وأقوى من أجهزة الدول الغربية ومن الدول نفسها، وهذه الدول نفسها كالأرض وموارد وأسلحة وحدود والخ، باتت إلى حد بعيد مجرد أداة في يد هذه الاحتكارات الكبرى، والساسة الذين نراهم على الشاشات بمن فيهم رؤساء الدول الغربية هم مجرد موظفين بمراتب عالية وبمرتبات عالية لدى النخبة الإمبريالية. وفي ظل الإمبريالية، فليست فقط المجتمعات هرمية من حيث حيازة الثروة، بل أيضاً النخبة هرمية في حيازتها للثروة، وفي حيازتها للسلطة أيضاً. ونتيجة الترابط بين التبادل اللامتكافئ والدولار، فإن النخبة العالمية باتت ضمنها نخبة النخبة، أي 1% من الـ 1% وربما أقل، وهؤلاء يديرون الاتجاهات الأساسية لعمل الاقتصادات والدول الأوروبية والأمريكية، وكذا للتجارة الدولية.

بكلام أكثر مباشرة، فإن الحديث اليوم عن «الإمبريالية الألمانية» مثلاً، هو حديث مجازي، ولا يمكن التعامل معه على أنه توصيف علمي، ولعل السياسات التي تقوم بها لا ألمانيا فحسب، بل وكل الدول الأوروبية هذه الأيام، هي دليل دامغ على أن هذه الدول وساستها لا يعملون لتحقيق مصالحها هي، حتى من وجهة النظر الانتهازية الرأسمالية... السياسات التي تنخرط فيها أوروبا اليوم في إطار



**إمبريالية المركز
الغربي إمبريالية
البنوك والمجمعات
الصناعية العسكرية
والشركات الكبرى
أصبحت أكبر وأقوى
من أجهزة الدول
الغربية ومن الدول
نفسها**

المجاني التي يضطر العامل لتقديمه بشكل يومي لصاحب العمل، لأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تحرم العامل من إمكانية تجديد قوة عمله، وبكلام أبسط تحرمه من إمكانية إنتاج غذائه وملبسه ووسائل حياته، إلا عبر وسائل الإنتاج ورأس المال اللذان يملكهما، ويجر العامل من رقبته بأغلال ثقيلة، وإن غير مرئية، لكي يتمكن من الحياة فقط عبر مراكمة الأرباح لرأس المال».

في عصر «التبادل اللامتكافئ- الدولار»، فإن عملية التحكم بالعرض والطلب تمضي شوطاً أبعد بكثير، وبالذات عبر التحكم في أسواق وآليات تبادل المواد الخام، وعبر تسعيرها بالدولار.

ما يجري حقيقة، هو أن الدولار يأخذ قيمته من تسعير المواد الخام به، وليس العكس، ونتيجة للتضخم الفلكي للدولار، فإن تسعير المواد الخام به يجعل أسعارها منحرفة نزولاً وبشكل مهول عن القيمة الحقيقية لها.

وباختصار، فإن ما نراه اليوم من ارتفاع في أسعار المواد الخام، هو بداية عملية تصحيح تاريخي لهذه الأسعار اقتراباً من قيمها الفعلية، في عالم كل عملاته على الإطلاق متضخمة... وربما أهم من ذلك، أن هذا الارتفاع هو بداية لكسر عملية التبادل اللامتكافئ... «بكلام أوضح، فإن دول المركز الغربي التي اعتاشت طوال قرون على نهب المواد الخام من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية- بأسعار أقل بكثير من قيمتها، مقابل تصدير المواد المصنعة بأسعار أعلى بكثير من قيمتها- تقف الآن أمام وضع جديد: انهبوا واصنعوا الهواء إذا شئتم، فالمواد الخام والدول والشعوب التي تملكها تسير الآن نحو تسعير موادها بعملات غير الدولار، وتسير تالياً نحو إنهاء عملية النهب التاريخي التي ازدهرت من ثم تعفنت على أساسها».

بقاء الطلب على حاله، بل ومع ارتفاعه الذي كان قائماً أساساً مع عودة العجلة العالمية للدوران جزئياً بعد تباطؤ كبير خلال سنوات كورونا... هذا التفسير منقوص ومضلل بشكل كبير.

بداية، فإنه من الصحيح تماماً أن تعريف السعر وفقاً لماركس هو أنه «انحراف عن القيمة» صعوداً أو هبوطاً وفقاً للعلاقة بين العرض والطلب. والقيمة بدورها هي كمية العمل الضروري اجتماعياً المتجسد في البضاعة.

مضمون تعريف ماركس للسعر ما يزال صحيحاً تماماً، ولكن شكل ظهوره قد مر باعتقادنا بتطورين كبيرين منذ زمنه وإلى الآن؛ الأول: كان قد غطاه ماركس نفسه في حديثه عن الاحتكارات، ومن ثم غطاه لينين بشكل أشد وضوحاً بحديثه عن الريح الاحتكاري في عصر الإمبريالية، والثاني: هو السعر في عالم التبادل اللامتكافئ...

بداية، فإن الاحتكار هو أداة أساسية في التحكم بالعرض، «ناهيك عن أدوات التحكم بالطلب أيضاً، والتي تشمل قائمة معقدة وطويلة من العناصر بين أهمها: عمليات التحكم بالوعي». حين يتحكم الاحتكار بالعرض وغالباً باتجاه تخفيضه مقابل الطلب، فإن السعر كانحراف عن القيمة يتحول من عملية عفوية ناتجة عن فوضى الإنتاج الناتجة بدورها عن العمى الرأسمالي الذي يقوده السعي نحو الربح الأعلى، يتحول إلى عملية مخططة ومدارة، بحيث يكون السعر بشكل دائم تقريباً أعلى من القيمة، وبحيث يتحول السعر إلى أداة نهب إضافية فوق النهب الذي يتم أساساً عبر القيمة نفسها «أي أن النهب الرأسمالي موجود حتى لو تم بيع أية بضاعة بسعر مساوٍ تماماً لقيمتها، والنهب في حينه هو هو القيمة الزائدة، أي ساعات العمل

الجوع والبرد سبب إضافي لتراجع أعداد قطعان الثروة الحيوانية



فقد قطاع الثروة الحيوانية جزءاً هاماً من القطعان خلال السنوات الماضية، قدرها البعض بما يتجاوز 50% منه، وهذا القطاع الهام بالإضافة إلى كونه يشكل مصدر رزق للكثير من الأسر العاملة فيه، فهو من القطاعات الهامة على مستوى الأمن الغذائي للمواطنين.

■ عادل إبراهيم

مؤخراً جرى الحديث عن نفوق أعداد كبيرة من الأغنام في محافظة القنيطرة، تجاوزت المعدلات الطبيعية، وذلك بسبب النقص الغذائي وبعض الأمراض، وكذلك جرى الحديث عن نفوق بعض الأعداد من الماعز في محافظة طرطوس بسبب البرد. وخلال السنوات الماضية وحتى الآن يعاني هذا القطاع من النزيف والاستنزاف، والسبب الرئيسي هو تعرض المربين لخسائر متتالية، التي مصدرها تكاليف مستلزمات التربية المرتفعة بتزايد، وأهمها الأعلاف، بالتوازي مع ضعف القدرة الشرائية لعموم المواطنين، أي تراجع معدلات الاستهلاك في السوق المحلية.

بعض التفاصيل

في تصريح لوكالة سبوتنيك بتاريخ 2021/1/29 قال وزير الزراعة والإصلاح الزراعي: «إن سورية فقدت 50 في المئة من ثروتها الحيوانية»، وأوضح: «هناك مؤشرات أننا خسرنا ما بين 40 إلى 50 في المئة من الدواجن ترتبط بنسب الاستثمار للمنشآت»، مؤكداً أن: «الحكومة اتخذت إجراءات لدعم القطاع الحيواني، حيث إن الدعم يساعد المربين للمحافظة على قطيعهم».

بتاريخ 2022/3/13 نقلت صحيفة الوطن أن التقرير الصحي حول وفيات الأغنام في قطاع «وحدة الكوم الإرشادية» في القنيطرة يظهر أن: «عدد الأغنام النافقة منذ بداية العام

وحتى 13 من شباط الماضي، وصل إلى نحو 200 رأس، وهو أعلى من المعدل الطبيعي»، وتبين: «وجود إصابات فردية وهي أمراض مستوطنة وموجودة في الحالات الطبيعية، وهي أعراض الإصابة بالباستوريل والإصابة بالإنترتوكسينيا والإصابة بالايكولاي، هذا إضافة إلى وجود أعراض نقص غذائي كماً ونوعاً عند معظم القطعان في المنطقة بسبب نقص الأعلاف وتأخر الأمطار». وقد أوضح نقيب الأطباء البيطريين بالقنيطرة أن: «الوضع الاقتصادي السيئ انعكس سلباً على قطاع الثروة الحيوانية من حيث غلاء الأعلاف بشكل كبير ومتسارع وارتفاع أسعار الأدوية البيطرية ومستلزمات الإنتاج من محروقات ونقل، ما أدى إلى إجهاد المربين عن التغذية الصحيحة والعناية بالماشية، مبيئاً ظهور أمراض «انتهازية» وانخفاض المناعة ما انعكس سلباً على صحة القطعان وإنتاجيتها».

وفي منتصف الشهر الحالي تداولت بعض وسائل الإعلام خبر نفوق 150 رأس ماعز من أصل 260 رأساً، في قرية عين جوية في ريف طرطوس بسبب البرد، وقد توقع صاحب القطيع أن: «الرؤوس المتبقية ستموت أيضاً لأنها بحالة مزرية لإصابتها بالضعف والمرض، مشيراً بالوقت نفسه إلى معاناته مع تأمين العلف للقطيع ناهيك عن ارتفاع الأسعار».

وبحسب رئيس اتحاد فلاحي طرطوس، وبعد الكشف على رؤوس الماعز النافقة، تبين عن الكشف على الماعز والتشريح:

«عدم إصابة الماعز بأي مرض، عازياً النفوق إلى البرد وترافقه مع الضعف العام الذي أصاب الماعز، وذلك بسبب عدم وجود علف يكفي لجميع القطيع المؤلف من نحو 260 رأساً».

الحديث الرسمي في واد والواقع في واد آخر الاعتراف الرسمي أعلاه عن لسان وزير الزراعة بحجم الكارثة التي أصابت القطعان والثروة الحيوانية عموماً، وعن الدور الحكومي في الدعم الذي يساعد المربين للمحافظة على قطيعهم، يتناقض مع الواقع الذي يدفع ضريبة المربون على حساب فقدانهم لقطعانهم تبعاً، أي على حساب مصر أرزاقهم، والأمثلة أعلاه تعبر عن ذلك، مع عدم إغفال الآثار والنتائج السلبية الكبيرة على مستوى الأمن الغذائي للمواطنين بالمحصلة. فالمشكلة الأهم التي يعاني منها قطاع الثروة الحيوانية مرتبطة بالأعلاف، ومدى توفرها كماً وسعراً ونوعاً، وبما يتناسب مع قدرة المربين فعلاً للمحافظة على قطعانهم، وهذا الأمر متحكم به من قبل قلة من الحيتان، وكذلك الحال مع الأدوية البيطرية. وطالما بقي الأمر على ما هو عليه فإن أعداد القطعان ستستمر بالتراجع، جوعاً ونقصاً غذائياً، يؤدي إلى تناقص مناعتها ومرضها، وبالتالي إلى نفوقها.

المطلوب عاجلاً وليس آجلاً

لا شك أن أية خطة إنقاذية لقطاع الثروة الحيوانية ستتعارض مع مصالح حيتان السوق والسوء، الذين يسعون إلى ضرب كل القطاعات الإنتاجية، كي يتسنى لهم المزيد من التحكم والسيطرة على السوق، وعلى مجمل الواقع الاقتصادي في البلاد، أي المزيد من فرص الربح الاحتكاري والنهوي، وربما

يبدو الرهان على دور حكومي بهذا الصدد، وبما يتعارض مع مصالح هؤلاء هو ضرب من الوهم، فالسياسات الحكومية سلفاً محابية لهم ولمصالحهم.. ولو كان ذلك على حساب مصالح البلاد والعباد!

ومع ذلك نقول إن الحفاظ على ما تبقى من قطعان الثروة الحيوانية، والحد من تراجعها، وصولاً إلى زيادتها، يتطلب خطة إنقاذية جادة، مع التركيز على النقاط التالية: الاهتمام الجدي بالمراعي والمناطق الرعوية، وبالغذاء النباتي عموماً، وزيادة مساحاته. الاهتمام الحكومي الجدي بزراعة المحاصيل العلفية، وبصناعة الأعلاف محلياً، بمختلف أنواعه ومواصفاته.

توفير نوعيات جيدة وكافية من المواد العلفية للقطعان، وبالسعر المدعوم، من خلال وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، بعيداً عن أوجه المحسوبية والفساد. تأمين الأدوية البيطرية، نوعاً وكماً وسعراً، وفي الوقت المناسب، سواء من الإنتاج المحلي أو المستوردة، مع تشديد الرقابة عليها. منع تهريب قطعان الأغنام والماعز والأبقار، والرقابة الجدية والفاعلة على معابر ومناذير التهريب.

تعزيز سوق الاستهلاك المحلي، فضعف القدرة الشرائية، وبالتالي ضعف وتراجع الطلب، تعتبر من أحد أسباب تراجع واستنزاف الثروة الحيوانية، والإنتاج عموماً.

وهناك الكثير من الإجراءات الضرورية الأخرى طبعاً، والتي من المفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار، لتوضع جميعها بالتنفيذ. فهل ذلك ممكن؟!

طرطوس.. مشاكل مدورة من دورة مجلس إلى أخرى!



عقد مجلس محافظة طرطوس اجتماعاً بتاريخ 2022/3/13 وذلك في دورته الثانية لهذا العام.

وقد طرح وناقش المجتمعون العديد من المشاكل والقضايا التي تمس الواقع الخدمي في المحافظة.

«إن لم نكن جزءاً من الحل، فنحن حتماً جزء من المشكلة»

■ مراسل قاسيون

وتساءل أحد الأعضاء عن الحكمة بعدم إعطاء شجرة الزيتون مخصصاتها من الأسمدة، حيث أعطيت نوعاً واحداً من الأسمدة «السوبر» ولم يُعط النوع الآخر من السماد «اليوريا» رغم الحاجة الماسة له..

وقد تحدث مدير الزراعة عن القطع الجائر للأشجار، وقال بأن المديرية نظمت 600 ضبط لقطع جائر، وأنه تم العمل على تعويضات مجزية للأخوة المزارعين المتضررين من «التتبن»، حيث سيعطى لكل بيت بلاستيكي متضرر 2,5 مليوني ليرة، والآن يتم العمل على تعويض المزارعين المتضررين من الغمر.

وفي التقارير المقدمة للمجلس، تم ذكر عدد المزارعين المتضررين من الفيضان والغرق على البيوت المحمية والأراضي الزراعية المزروعة بالقمح والفول، والذي بلغ 193 مزارعاً، وما زالت اللجان تقوم بتجهيز القوائم لصرف التعويضات..

وتحدث أحد الأعضاء عن معمل الأعلاف بطرطوس، بالرغم من قلة الكمية المخصصة لكل رأس من الحيوانات، إلا أنه وصل الأمر بالبعض إلى خلط «النحات» بالعلف لزيادة الوزن، وهذه المادة تعتبر مميتة أحياناً، وأنهم أخطر من قوانين الحصار.

سرقفة الكابلات الكهربائية

في رده على أسئلة أعضاء المجلس حول هذه الظاهرة المتفاقمة، والأذية التي تلحق بالأهالي وبالاقتصاد الوطني، أجاب رئيس فرع الأمن الجنائي، بأن السرقفة جرم شائن، وخاصة إذا وقعت على المال العام.

بهذه العبارة عبّر أحد أعضاء المجلس في مداخلته، محتجاً على استمرار قسم لا بأس به من المشاكل والمعضلات التي تنتقل من دورة مجلس إلى أخرى، وخاصة ما جرى للمحطة الحرارية في بانياس «حسب بعض وسائل التواصل الاجتماعي»، وتساءل عن الخبرات، والصيانات الدورية، وتساءل أيضاً: أين وصل التحقيق بعملية تسريب النفط، وسابقاً تسرب الفيول؟ واستغرب في قوله، بأننا كنا ننتقد الشركات العامة في تقاريرها أنها لم تكن تذكر بيانات، بعد ذلك استجابات طلبنا، وأصبحت تضمن تقاريرها البيانات، لكنها خلت من أي ذكر لأية صعوبات تعاني منها، مع العلم أن معظم الشركات تعاني من مشاكل وصعوبات.

وذكر عضو آخر، بأن نسبة تنفيذ الشركات في السكن الشبائي، الشركة العامة للبناء لا تتجاوز نسبة التنفيذ 4%، وشركة الطرق والجسور 8% وغيرها 10%.

الأضرار الزراعية

احتل هذا الجانب حيزاً مهماً من النقاش، حيث الأحوال الجوية السيئة هذا العام، فقد وصلت نسبة الأضرار إلى ما يقارب 50% في هذه الدورة الربعية في المنتجات الزراعية المكشوفة والمحمية، وطالب المجتمعون بالتعويض للفلاحين، وتأمين السماد للمحاصيل التي تضررت وبحاجة لدعم نموها، وخاصة بأن الأسمدة موجودة في المصرف الزراعي، وهذا بحاجة إلى قرار للتصرف بها.

القاطرات التي لا تتناسب مع حجوم النقل، والحاجة الماسة للقطع التبديلية اللازمة للصيانة، والنقص الشديد بالقوى العاملة، خاصة بالفئات الوظيفية الرابعة والخامسة، حيث ينقص 311 عاملاً عن الحاجة الفعلية..

وجرى الحديث عن واقع الشركة العراقية-السورية للنقل البري، وعن الشركة الحكومية الأردنية السورية للنقل والبريد، وعن عمل هذه الشركات في سورية وكلا البلدين، والخسائر في بعض الآليات جراء الأعمال الإرهابية، كما جرى لهذا القطاع بصورة عامة. ختاماً ربما لا يسعنا إلا انتظار ما ستسفر عنه القضايا المطروحة أعلاه، والمطور بعضها من الدورات السابقة، خلال مجريات اجتماع المجلس في الدورة القادمة لأعماله.. عسى يكون قد تم حل بعضها، وبشكل نهائي!

ففي عام 2021 تم تنظيم 109 ضبطاً، وإلقاء القبض على 73 شخصاً، وشبكتين قيد التحقيق.

وفي هذا العام تم تنظيم 43 ضبطاً تعد على الشبكة، وتم القبض على 43 شخصاً، ومع الأسف الشديد هناك موظفون بالمؤسسة موقوفون مع العصابة..

وتم الحديث عن سرقة 63 طناً من أسلاك الشبكة العامة، وهذا شيء كبير ويكلف الدولة أرقاماً باهظة...

نقص في القوى العاملة

تحدثت التقارير المقدمة إلى المجلس من المكاتب المختصة، عن واقع النقل والسكك الحديدية، والصعوبات التي تواجهها، والمعابر التي يجب مراقبتها، والنقص الشديد بعدد

خبر عام وتعليق هام ... «البرغل يتم تصنيعه من القمح القاسي المستورد وليس من القمح الطري»

حتى نعرف حجم المعرفة الحكومية ببديهيات الأمور.. يعني كلوع بعضو مصيبة بمصيبة.. يقول الخبر: «وزير التربية: سندخل «تربية النحل» ضمن المناهج المدرسية.. ولا بد من تخصيص يوم عالمي للنحل».

التعليق: العلم حلو أكيد... ولازم نعلم ولادنا كلشي لحتى ما حدا يقدر يستغاهن ع كبر... بس بدكن وزارة التربية تقدر تأمن مستلزمات هالتعليم... عدم المؤاخذه الوزارة لهلا ما عم تقدر تأمن الكتب لكل المدارس وقت فتوحها فكيف ببقية مستلزمات التعليم؟! ولا ليكون يلي ببالننا صح إدراج هل المادة الهدف منها ربحي- استثماري مو تعليمي؟! يقول الخبر: «أكد مدير التسويق في الشركة السورية للاتصالات في تصريح لـ«الوطن» أن مشكلة بطء الإنترنت ستحل قريباً بعد حل مشكلة الاختناقات، حيث يتم العمل حالياً على توسيع البوابة الدولية، وهي المشكلة الأكبر والمسبب الأساسي للاختناق».

التعليق: يعني أول مسؤول من مسائيلنا ما بيحط شي بضره أوكرانيا.. غريب والله.. بس قديش سمعنا بوعود لحل المشاكل من؟؟ وبعد كل وعد ما منشوف إلا تآزم المشاكل أكثر من الأول... والله كلمة «ستحل قريباً» صارت بتخوف أكثر من الحرب الدموية لأنها نابعة من عمق التفكير داخل اللقيطات الدماغية تبع مسائيلنا.. يلي ما منوثق بوعودهن أصلاً...



يقول الخبر: «أعلنت وزارة الصناعة السورية، تخصيص مكافأة مالية قيمتها 25 ألف ليرة للسيدات العاملات في المؤسسات والشركات التابعة للوزارة، بمناسبة عيد الأم الذي يصادف 21 من آذار من كل عام».

المبالغ به في الأسواق، وسبب ارتفاع أسعار المبالغ في الأسواق، يعود إلى أن البرغل يتم تصنيعه من القمح القاسي المستورد وليس القمح الطري المخصص لمادة الخبز والذي نزرعه في سورية، علماً أن التجار هم من يستوردون القمح القاسي وليس الحكومة».

التعليق: لك القمح القاسي مستورد يا أمة الله؟؟ وكل الحق ع التجار برفع سعر البرغل المصنع منو.. ما بعرف هاد التبرير لرفع سعر البرغل ولا لتبرئة التجار من التهمة.. ولا

ياكل خبز الدولة «المدعوم» يلي بالأساس بجودة منخفضة ومو تمام... شراء خبز من المعتمدين يعني فوق رداءة الجودة- خبز معجن، وما بينفلق كرمال سندويشات الولاد، بمعنى عجيب تاكل الخبز هيك عجيب، ما عجيب أنت انقلق وروح اشتري سياحي؟! يقول الخبر: «وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك: جاء قرار طرح مادة البرغل في صالات السورية للتجارة لبيعه بشكل مباشر على البطاقة الذكية، بسبب ارتفاع الأسعار

التعليق: ما راحت هل المكافئة المجزية غير ع يلي تخلوا عن وظائف بسبب ضعف الأجور... لك راحت عليهم طبخة مجردة من دون بصل ومخلل.. لأن دوبها تكفي حق كيلو برغل وكيلو عدس وشمة زيت!!! يقول الخبر: «دعا وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر صفحته الرسمية أصحاب البقاليات في دمشق، لاعتمادهم كمعتمدين لبيع الخبر».

التعليق: يعني مضرين تخلوا المواطن يقرف

التمييز الطبقي الصارخ والمتوحش!



خبران صغيران، غير ملفتين، تم تداولهما خلال الأسبوع الماضي، عبر بعض وسائل الإعلام وبعض مواقع التواصل الاجتماعي، يوضحان الفارق الطبقي والتمييزي الكبير في التعاطي مع بعض القضايا رسمياً.

■ سوسن عجيب

ربما لا جديد فيما ورد أعلاه، وخاصة ما يتعلق بمحاباة شريحة أصحاب الأرباح لزيادة أرباحهم، ولو كان ذلك على حساب الخزينة العامة، عبر غرض الطرف عن تطبيق القانون، وبغض النظر عن مبررات ذلك، بالتوازي مع استمرار الضغط على الفقير والمهمشين من أصحاب الأجور، ولو كان ذلك على حساب قطع أرزاقهم الهزيلة، ودفعهم نحو المزيد من التهميش والعوز، بقوة نفاذ القانون، أياً كانت المبررات!

من البؤس إلى المزيد منه!

دون الخوض أكثر في موضوع المفارقة والتناقض بين مضمون الخبرين أعلاه، فإن تسليط الضوء على موضوع نبش القمامة، وفرزها وبيعها من قبل بعض العاملين بهذا المضمار، وهم غالباً من الأطفال والنساء، واعتبارهم مخالفين مما يستوجب ضبطهم ومخالفاتهم وتغريمهم، وبالتالي منعهم من عملهم، هكذا وبكل سطحية وبرود من بوابة الحفاظ على البيئة، رغم أهمية هذا العنوان، يبعد عن الأذهان كل المبررات والأسباب التي تدفع هؤلاء مضطرين للعمل في القمامة، لتبدو هذه الظاهرة الخطيرة وكأنها نزهة مأجورة!

الأنكى من ذلك، أن مدير البيئة في محافظة ريف دمشق يعلم أن هناك من يدير العملية، ويجني مراحبها لحسابه، لكنه بالمقابل يقول: «إن الفقر ليس له علاقة بالموضوع، فلو لم تكن تجارة مربحة لما عمل فيها أحد».

الخبر الأول يقول: «كشف مدير البيئة ريف دمشق أن مهنة نبش القمامة غير مرخصة، وفي حال تم الإلقاء القبض على من يعمل بها، يتم تغريمه بمبلغ 3000 ل.س. الخبر الثاني يقول: «مجلس محافظة دمشق يوافق على تأجيل تطبيق قانون إعمار العرصات على ماروتا سيتي لمدة عام، ويتضمن هذا القانون الذي تم تأجيل تطبيقه فرض ضريبة على المقاسم التي لم تحصل على الترخيص، أو لم تستكمل البناء خلال مدد حددها القانون».

زيادة الأرباح مقابل قطع الأرزاق

الفارق الصارخ في مضمون الخبرين أعلاه، أن:

الأول: يخص جزءاً من شريحة الفقيرين والمهمشين من أصحاب الأجور الهزيلة، ويطلبهم بإلقاء القبض عليهم وبالمخالفة والغرامة بموجب القانون.

والثاني: يخص جزءاً من شريحة أصحاب الأرباح، من أثرياء متعهدي ومستثمري «ماروتا سيتي»، ويعفيهم من المخالفة والغرامة بموجب القانون أيضاً.

مع الفارق الكبير طبعاً بين مبلغ المخالفة الضئيل المحصل لصالح المحافظة على الأول «المخالف» «بضع مئات من الليرات»، ومبلغ الإعفاء الكبير الذي من المفترض أن يعود إلى خزينة الدولة والمحافظة على الثاني «المعفي» «بضع مئات الملايين من الليرات».

مقنونة لترخيص استثمار القمامة تحت مسميات مختلفة، لتدر الأرباح المشتركة على المستثمرين بها وعلى الخزينة معاً، وعندما يتم ذلك فإنه سيتم غرض الطرف عن سيعمل بهذه القمامة، فرزاً وتنقياً، أطفالاً أو نساء ورجالاً، ومن مختلف الأعمار، وعن ظروفهم وأسبابهم التي دفعتهم مضطرين للعمل بمثل هذه الأعمال، الخطيرة وغير الصحية، وبأجور أكثر من هزيلة!

فالغايات الاستثمارية، وما سيجنيه أصحاب الأرباح منها لها الأولوية، طبعاً على حساب استغلال أعمار وصحة ومعيشة الفقيرين من أصحاب الأجور شبه المعدومة، وهو ما يجري بكل فجاجة وقبح وتوحش!

هل من برود أكثر من ذلك في التعاطي مع مثل هذا الموضوع «الظاهرة»، والحديث طبعاً ليس عن مدير البيئة بشكل خاص، بل عن كل نمط العمل والتوجهات الحكومية، التي لم تُعر ظاهرة تفشي الفقر أي اهتمام، وصولاً للعوز والجوع الذي طال الغالبية الفقيرة!

ترخيص الاستثمار على حساب الأعمار

أن تضع أعمار بعض الأطفال خلال عملهم في نبش القمامة وفرزها من الحاويات، فقراً وعوزاً، بعيداً عن أقرانهم في المدارس كما هو مفترض، ليست مشكلة بالنسبة للحكومة على ما يبدو، فالمطلوب هو إيجاد صيغة

تناقضات حكومية سبھلية!!

بتاريخ 9 الشهر هاد صرح وزير الكهرباء بـ«أن وضع الكهرباء سيتحسن ويصبح مقبولةً بداية شهر نيسان القادم، بعد إضافة 600 ميغا واط ووضع بعض المحطات في الخدمة».

■ دعاء دادو

بدايةً، شو بيقدد الوزير بكلمة بـ«سيصبح مقبولةً»؟؟ مقبولةً بالنسبة إله ولا بالنسبة للمواطنين يا ترى؟

يمكن بيقدد مقبول بالنسبة إله... لأن هو أكيد عندو إطلاع ومعرفة كاملة شو الوضع يلي بيكون مقبول بالنسبة للمواطن... بس عامل حالو ما بيعرف مثل كتار من المسؤولين... بيعرفو ويحرفو... ما علينا...

لملوسية هالتصريح هاد مثل ما ذكر سيادة الوزير حيكون بداية شهر نيسان... يعني خلصت الشتوية والجو دفي وبتفتتح الأزهار وبتزقزق العصافير في السماء الصافية...

ويلي مات من بردوا الله يرحمو... ويلي ضل عايش بينتقل معنا للجولة التالية.. ويلي هية «قطع الكهرباء في فصل الصيف شديد الحرارة».. لأنو ولو صدقوا وتحسن وضع الكهرباء ببداية الشهر الجاية

فحتكون تزيبطا مؤقتة.. حتى العالم تتنعش وتنفوت برجها اليمين ع الجولة الثانية... يعني فيكن تقولوا استراحة بين الشوطين...

ودايماً بيكون الرابع بالمباراة هو يلي ضل عايش بمواسم قطع الكهرباء.. يا من البرد القاسي أو من الشوب الحاد... وكمنا ما علينا...

المهم، تتمة التصريح حول تأثير الأزمة الأوكرانية على قطاع الطاقة في سورية كان قال: «إن بلادنا لن تتأثر بأزمة أوكرانيا لأن موارد سورية من الغاز والفيول محلية وليست استيراد، وأضاف: إننا أقل الدول تأثراً بهذا الموضوع، وإذا طالت الأزمة من المتوقع حينها سنكون واضحين وسنأخذ احتياطاتنا».

الله ع هالكلام العسل...

لك واضح بوضوح الشمس إنو منقال هالكلام وطالع هيك بلحظة فرح وسعادة... الله يديم البسط... هلق ما رح نحكي أديش الأسعار مولولة بسورية بحجة الأزمة بأوكرانيا!!!!

وما رح نحكي كيف إحدى العملات بلا ذكر أسماء طبعاً خلقت بالعالى مع العصافير المزققة كرمال تخلينا

نزقزق بالأوكراني ع الارتفاعات يلي لاحقتها ع جميع السلع الغذائية والدوائية والخ...

أحياناً بحس المسائل يلي عنا عايشين برا سورية وقت بيصروحا مثل هيك تصاريح... لأن الواضح كأنهم مالن عرفانين شو صاير ع أرض الواقع مع الناس... أو عرفانين ومثل ما قلت عاملين حالن غاضين نظر... ويمكن هيك القصة...

بس الشي الحلو بالتصريح بصراحة هو هُي الكلمة تبع الـ «موارد سورية من الغاز والفيول محلية وليست استيراد»...

لك طلعنا نحن يلي عم نأنتج الغاز والفيول تبع الاحتياجات الكهربائية... ومو مثل ما عم يقولوا إنو عم نستوردون...

طيب بما إنو نحن بلد منتج للغاز والفيول... ليش صار عنا اختفاء كُلي لشي اسمو كهربا؟؟

وبما إنو في اختفاء شبه كُلي للكهربا بسورية... بس في كم منطقة بينعدو ع أصابع الأيد الوحدة ما عم تقطع الكهرباء عندن أبداً، سؤالي: إنو معقول هالمناطق هي الكهرباء تبعها من الفيول والغاز المنتج محلياً... وباقي المناطق الكهرباء تبعها من الغاز والفيول المستورد... والحكومة

ما معها مصاري لتستوردلنا ياهن...

لهيك عنا كهربا مختفية؟؟؟

بنفس اليوم يلي صار فيها هالتصريحين اللذين، طلع في تصريح ثالث ألد منهم لمدير مؤسسة

النقل وتوزيع الكهرباء يلي قال فيه: «زيادة التوليد الكهربائي وحدها من تقرر ما تخبئه الأيام القادمة بالنسبة للقطاع الكهربائي.. الأيام الدافئة لن

تغير الواقع الكهربائي... التقنين ستراجع جزئياً في فصل الربيع نتيجة انخفاض استخدام المكيفات ووسائل التدفئة، وبالتالي انخفاض الاستهلاك»...

وبتاريخ 8 الشهر صرح مدير نقل وتوزيع الكهرباء كمان: «إن الوزارة تعاني من مشكلة نقص الغاز اللازم لتوليد الكهرباء، لافتاً أن توافره سيحل مشكلة الكهرباء تماماً».. طيب بالله عليكم حنصدق مين ولا

مين؟؟؟

الله يهدين وبخلين يتفقوا ع رأي موحد... لأن تناقضات صفيانة رش ورا بعض...

إي إذا المسائل مالن متفقين كيف بدن يحلوا مشاكل المواطنين.. أو كيف بدهم ينيموهم ويخدروهم بتصريحاتهم؟؟

فأكيد المواطنين ما ح تنحل مشاكلهم... ولا في قدرة تخدروهم عليها!! يعني قلو صاحبك.. قلو واعيلك... وحيك ماشية الأمور عالسبھلي من هون لتتخل...

وإذا في حدا بدو يعرف شو يعني سبھلي... فهو الفارغ والضال وغير المحمود... وحيك شي... يعني الأكيد واللي بيهم أنو الأمور مو ممكن تبقى هيك سبھلي... يعني أكيد بدھا تتحل... وح تتحل...



وزارة التربية.. تربية النحل والأفكار البهلوانية



أهم من ترميم للمدارس وتحسين الواقع التربوي عموماً؟

الثانويات المهنية والزراعية

الجدير بالذكر أن موضوع تربية النحل هو من اختصاص وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وهو جزء من التعليم الثانوي المهني الزراعي، ويقع على عاتق وزارة الزراعة، بحسب اختصاصها، موضوع المناهج الخاصة بذلك، بما في ذلك أن تدعم الطلاب ومشاريعهم الإنتاجية بالتعاون مع الجهات الحكومية لاحقاً، عبر تأمين بعض المستلزمات، من لباس ومناحل ومساحات كافية ومواد أولية لإنتاج العسل...

وهذه الثانويات تعاني مما تعانيه بقية الثانويات المهنية، من نقص حاد في الإمكانيات والتجهيزات والكوادر.

ولعل الأولى هو الاهتمام بهذا القطاع التعليمي بالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، قبل أن تقفز وزارة التربية إلى المدارس لإدراج تربية النحل في مناهجها!

الرؤية من عيون المستثمرين

يبدو أن الحكومة ووزارة التربية تسعى إلى تسخير كل إمكانيات التعليم المعنية لخدمة جهات استثمارية وربحية قليلة، على حساب أبناء الوطن ومصالحهم، وتسعى جاهدة إلى تثبيت هذا النهج الاستثماري كركيزة عمل لها في القطاع التربوي، رغم ما يحل بالوطن من كوارث ودمار في شتى نواحيه.

فالحكومة والوزارة ترى مثل هذه المشاريع الاستثمارية تحت يافطة التعليم من خلال عيون التجار والسوق ومصالحهم، ضاربة بمصالح الطلاب وبراى المعلمين والكوادر التي تعمل في الميدان عرض الحائط، فالمهم هو تألقها الإعلامي، وتأمين مصالح طُغم الفساد التي نخرت في جسم كل القطاعات، ومنها التربية.

حيث يبدو وكأن كل هذه الأسئلة لا تعني الوزارة بشيء، والمهم أولاً وآخرها بالنسبة لها هو مساعي تلميع نشاطاتها أمام الرأي العام، ولو كان ذلك من خلال استثمار جهد الطلاب لغايات ربحية، وعلى حساب حسن سير العملية التعليمية والتربوية!

الفكرة في واد والواقع في واد آخر

لن نقل من أهمية فكرة الميول المهنية لدى الطلاب وتنميتها وحسن تصويبها، شريطة توفير كل إمكانياتها ووضعها في مكانها، وبحسب الاختصاص، كي تكون جدية وذات جدوى حقيقية قابلة للتنفيذ.

فلو سلّمنا جدلاً بما سبق، فكيف ستتم ترجمة «تربية النحل» كجزء من المناهج على المستوى التنفيذي في ظل واقع المدارس، وما هي الإمكانيات المتاحة فيها؟

فالك يعلم أن عدداً ضئيلاً من المدارس التي توجد فيها مساحة صغيرة أو حديقة أو أرض قابلة لزراعة بعض الأشجار، والهدف منها هو تحسين بيئة المدرسة، وحسن المظهر العام فيها، وهي لا تتسع لشيء آخر إضافي.

فأين ستوضع المناحل «الفارغة» ذات الغايات التعليمية في المدارس، دون وضعها بالإنتاج الفعلي طبعاً، كون ذلك قد يشكل خطراً على الطلاب والتلاميذ داخل الحرم المدرسي؟

أما بالنسبة لموضوع الكوادر والمناهج فنتساءل: هل بمقدور وزارة التربية مادياً وإدارياً إعداد الخطط التنفيذية، والمناهج التي تخصها بهذا المضمار الجديد البعيد عن اختصاصها ومجالها التربوي والتعليمي؟

وكيف سيتم إدراجها ضمن المناهج، ولو كانت من المواد التنشيطية، فكيف سيتم تخصيص حصتها النظرية والتدريبية، في ظل هذا الواقع الخاقل الذي يستنزف الزمن والجهد، للطلاب والكادر التعليمي معاً؟! ولو استطاعت وزارة التربية تأمين الوفورات المالية اللازمة والكافية لهذا الغرض، أليس الأولى أن تنفقه على ما هو

ما زالت وزارة التربية تضطلع بالأفكار «الخلاقة والمبدعة»، والتي تأتينا بكل «جديد»، ولا يهم إن كان هذا «الجديد» يصب في مصلحة الطلاب أو الكادر التعليمي، ولكن المهم في هذه الإبداعات والبرؤى على ما يبدو هو إبراز الوزارة أمام الرأي العام بأنها لا تفتر عن العمل، وماضية بنشاطها لتطوير العمل التربوي!

■ عمار سليم

وأخر ما أدهشنا بهذا الصدد هو ما نقلته إذاعة المدينة إف إم عن لسان وزير التربية بقوله: «إن الوزارة أدرجت «تربية النحل» ضمن مناهجها، وذلك بهدف توجيه الطلاب نحو المهن التي يميلون لممارستها في المستقبل، ودراسة الميول المهنية لديهم، وأكد على أهمية تخصيص يوم عالمي للنحل».

كما نقلت الإذاعة عن رئيس اتحاد النحالين العرب فرع سورية، المهندس إياد تيسير دعبول، أنه تحدث عن: «أهمية إدخال تربية النحل في الثانويات الريفية والزراعية، وضرورة زيارة أماكن تربية النحل ومنشآتها، وذلك لما لها من أثر كبير على البيئة والتنمية المستدامة».

مقدمة وتساؤلات مشروعة

قبل الخوض في هذه الفكرة وأهدافها، وربما نتاقضاتها، نذكر بمادة سابقة على صفحات قاسيون بتاريخ 2021/12/19 بعنوان: «بقوة القانون.. التعليم المهني لخدمة حيتان السوق أيضاً»، حيث ورد التالي: «استكمالاً لتدوير التعليم في سورية، بكل مراحله وفروعه، ورغم التشوه الحاصل ببنيتها، فقد عمدت الحكومة إلى استصدار قانون بما يخص التعليم المهني، رغم ما يعانيه من تهرل، لإخراجه من وظيفته الأساسية وهي إكساب المتعلمين المهارات المهنية، النظرية والعلمية والعملية، لتخرج شريحة من المهنيين القادرين على

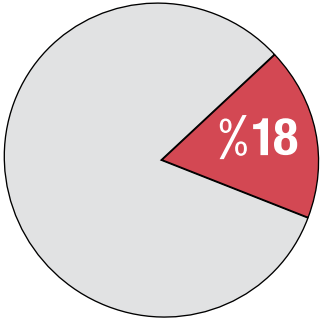
خوض العمل الإنتاجي والمهني، وتطويره، باتم وجه، لتحويله الحكومة إلى مراكز إنتاج، ولكن ليس إلا لزيادة أرباح الحفنة المتنفذة من حيتان السوق والفاستدين، ولتحول الطلاب إلى عمال بأجور رمزية!».

حيث يبدو أن وزارة التربية ماضية في هذا الطريق بكل ما أوتيت من وسائل، ساعية إلى إخضاع التعليم إلى الاستثمار والاستغلال ولخدمة سوق العمل ولمصلحته، على حساب جهد الطلاب، ولو كان ذلك خارج نطاق عملها، كما رأينا بموضوع إدخال تربية النحل ضمن المناهج، والتي تلقاها المواطنون بالدهشة، ليس لأنهم ضد التجديد والإبداع، بل لأنهم يرون بأعينهم التردّي المستمر والسريع للواقع التربوي، منهاجاً وتجهيزات وقلة كوادر وسوء تخطيط... إلخ، والذي بات يحتاج إلى غرفة إنعاش لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لتأمين أهم ضرورات القطاع التربوي الحساس والمهم في بناء الوطن وإخراجه من أزماته العميقة والمزمنة.

وبهذا الصدد يتبادر للذهن بعض التساؤلات: هل قامت الوزارة بخطوة ملموسة للاستثمار في الطلاب أولاً، أي بناء الطلاب بناءً علمياً ومعرفياً فاعلاً لضمان مستقبل البلاد؟ وهل ضمنت وزارة التربية أن جميع المدارس في سورية لا تعاني من ضعف الكوادر والتجهيزات وحسن سير العملية التعليمية؟ وهل اتخذت خطوة عملية واحدة لتحسين أجور العاملين في قطاعها التربوي والتعليمي، وفي الوزارة عموماً؟

يبدو أن وزارة التربية ماضية إلى إخضاع التعليم إلى الاستثمار والاستغلال ولخدمة سوق العمل ولمصلحته على حساب جهد الطلاب ولو كان ذلك خارج نطاق عملها

لم يتوقف من الإنفاق الحكومي



18% من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس

من 1,7 مليار دولار في 2010، إلى 669 مليون دولار في 2015، وصولاً إلى مجرد 411 مليون دولار في عام 2021 وذلك وفقاً لسعر صرف الدولار لدى مصرف سورية المركزي.

وبهذا المعنى، يمكن الاستنتاج أن حصة التربية والتعليم العالي من الإنفاق التقديري للحكومة في عام 2021 لا تتجاوز 24% من الحصة ذاتها في موازنة العام 2010. بكلام آخر، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم «75,9%» قد تم سحبه خلال 11 عاماً.

6% فقط: حصة التربية والتعليم من الموازنة

تشكل موازنة التعليم بشقيها التربوية والتعليم العالي نسبة لا تتعدى 6% فقط من موازنة العام 2021. وهي نسبة استثنائية إذا ما قارناها مع السنوات السابقة، حيث مثلت 9,6% من موازنة العام 2015، و11,3% من موازنة العام 2010. وتعد هذه النسبة استثنائية أيضاً ليس بالمقارنة مع السنوات السابقة فحسب، بل وكذلك إذا ما نظرنا إلى الوسطي

المناطق. فضلاً عن ذلك، يعاني الأطفال من المسافات البعيدة بين منازلهم ومدارسهم، والمحافظات التي لديها أعلى معدلات تنقل للطلاب «أكثر من 20 دقيقة بين المنزل والمدرسة» هي: دمشق وريف دمشق «49%»، ودير الزور «38%»، وإدلب «27%».

أرقام الإنفاق الحكومي: التراجع يتلوه تراجع

خصصت الحكومة في موازنتها العامة للعام 2021 إنفاقاً تقديرياً على خدمات التربية والتعليم بلغ ما يقارب 516 مليار ليرة سورية، وكما جرت العادة، فإن أرقام الإنفاق التقديرية التي لا تنفك الحكومة لتحديث عن ارتفاعها بالليرة السورية لا تلبث أن يتبين مقدار تضائلها بمجرد حسابها بالدولار، فمن ينظر إلى أرقام الإنفاق التقديري التي «ارتفعت» من 85,6 مليار ليرة سورية في عام 2010، إلى 150,6 مليار ليرة في عام 2015، ثم إلى 516 مليار ليرة في موازنة العام 2021، يسهل أن يخرج باستنتاج أن الإنفاق التقديري قد ارتفع فعلياً، لكن الأرقام ذاتها انخفضت بشكل متسارع

كغيره من ميدان النشاط السوري، شهد قطاع التعليم بجانبه - التربية والتعليم العالي - تدهوراً متسارعاً على امتداد سنوات الأزمة. وبعيداً عن الشعارات المناسبة حول أهمية القطاع التربوي في البلاد، تفصح الأرقام عن تراجع كارثي على جميع مستويات قطاع التعليم، بما في ذلك الإنفاق الحكومي على هذا القطاع الذي أخذ يتضيق وينتقلص على نحو سريع حتى وصلنا إلى مرحلة لم يصل فيها الإنفاق الحكومي «التقديري» على قطاع التعليم في عام 2021 إلى ربع ما كان عليه في عام 2010.

مفارقات التعليم الرسمي

وفقاً لتقديرات منظمات الأمم المتحدة، فإن نظام التعليم الرسمي في البلاد غير قادر على استيعاب جميع الأطفال ممن هم في سن الدراسة والاحتفاظ بهم. حيث يستمر العديد من الطلاب في بيئات تعليمية غير مواتية أو غير آمنة. حيث يوجد وسطياً صف دراسي واحد لكل 54 طفلاً في سن الدراسة، غير أن النسب مثيرة للدهشة في بعض المحافظات، مثل إدلب «صف دراسي لكل 178 طالب» ودمشق «صف دراسي لكل 101 طالب» وريف دمشق «صف دراسي لكل 94 طالب».

ومن أجل «حل» هذه المشكلة، تعمل بعض المحافظات من خلال نظام مناهبات تدريسية، صباحية ومساءلية، وفي بعض مناطق إدلب على سبيل المثال يجري ثلاث أو أربع نظام مناهبات في اليوم، للتغلب على الاكتظاظ.

ولا يزال العديد من الأطفال الملتحقين بالمدارس يعانون من تقليل وقت التعلم الضروري واللازم لهم وذلك بسبب نظام المناوبات المتعددة السائد، بالإضافة إلى فترات تعليق الدراسة بسبب استمرار انتشار فيروس كوفيد-19 في بعض

قاسيون

خلال العام الماضي، واصل وضع قطاع التعليم تراجعاً بشكل استثنائي، وذلك نتيجة عوامل عديدة، أهمها الوضع الاقتصادي، الذي دفع أعداداً كبيرة من الأطفال قسراً إلى عدم الالتحاق بالمدارس والنزول إلى سوق العمل لتغطية الفارق الهائل بين الأجور والحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة في البلاد.

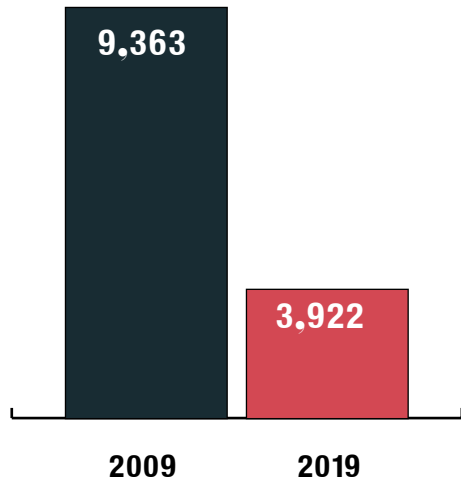
المحافظات الأكثر تضرراً

في هذا الصدد، تكشف بيانات الأمم المتحدة أن 18% من الأطفال السوريين غير ملتحقين بالمدارس، وأن نصف الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لم يسبق لهم أن دخلوا إليها في حياتهم أبداً. وبالأرقام، بلغت معدلات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس نسبة كبيرة في الرقة «35%»، والحسكة «30%»، وإدلب «28%»، وحلب «26%»، ودير الزور «25%». وأشار أكثر من ربع الأسر التي لديها أطفال في سن الدراسة إلى أن أطفالهم غير ملتحقين بالمدارس لأنه لا توجد مدرسة يمكن أن يرسلوا أطفالهم إليها.

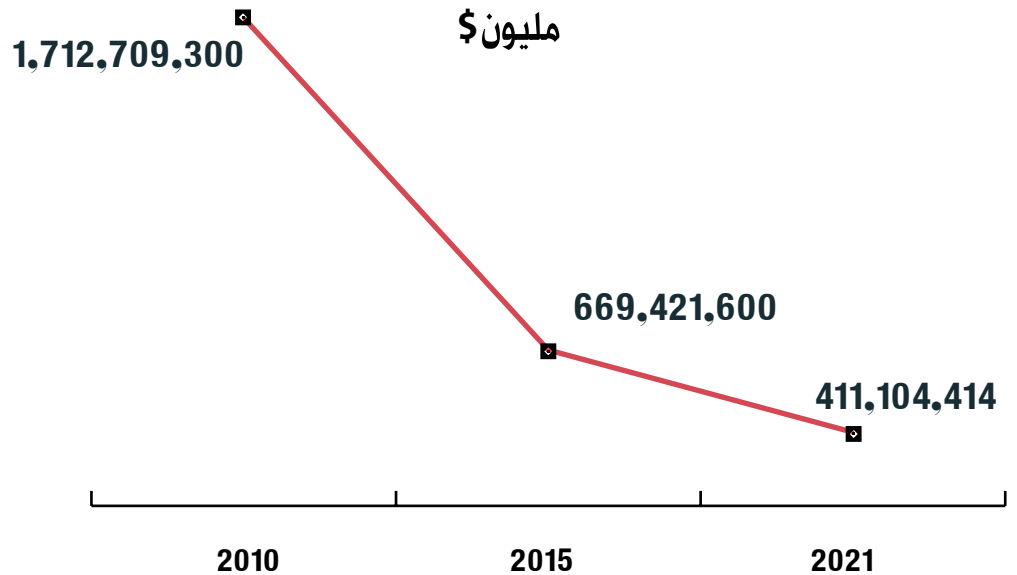
تشكل موازنة التعليم بشقيها التربوية والتعليم العالي نسبة لا تتعدى 6% فقط من موازنة العام 2021

على التعليم سوى الربع فقط!

عدد أعضاء الهيئة التعليمية
في الجامعات السورية



الإنفاق «التقديري» الحكومي على قطاع التربية والتعليم العالي



75,9%

أكثر من ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم «75,9%» قد تم سحبه خلال 11 عاماً

6.6 مليون

تقدّر أرقام الأمم المتحدة أن ما يقارب 6,6 مليون طفل سوري يحتاجون إلى مساعدة على صعيد التعليم

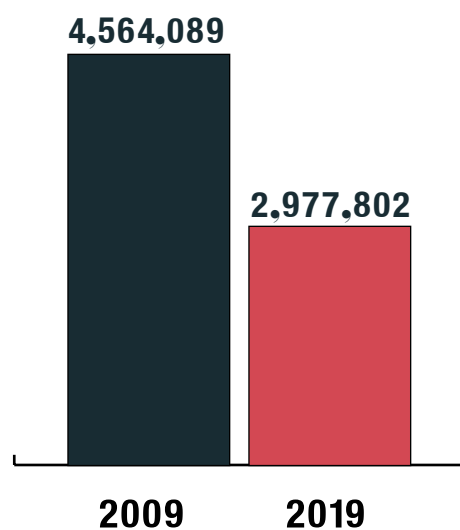
3.1 مليون

من أصل ما يقارب 6,6 مليون طفل سوري يحتاجون إلى مساعدة على صعيد التعليم يوجد بينهم 3.1 مليون إنثى.

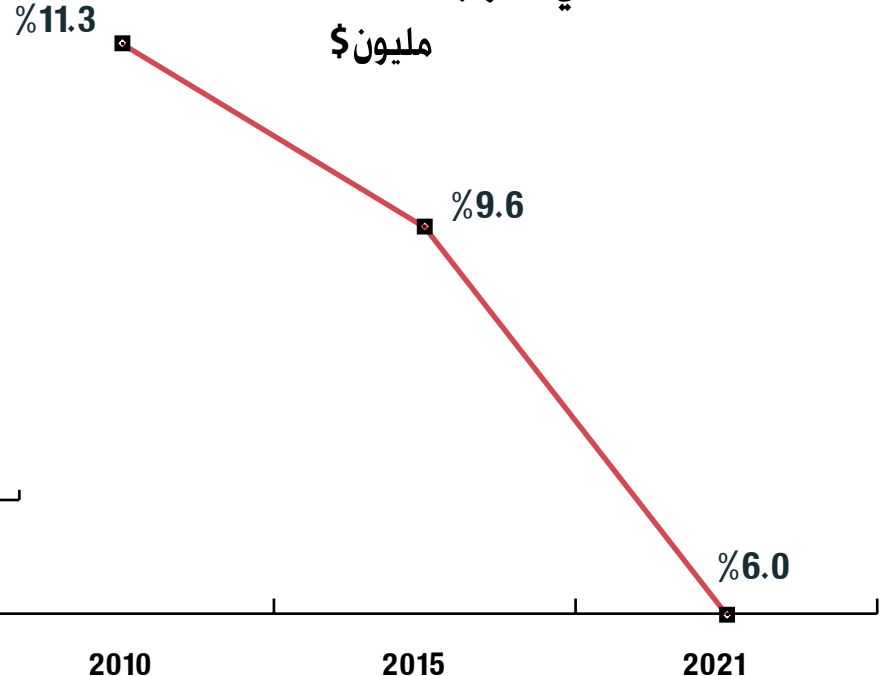
54,0%

من بين الـ 6,6 مليون طفل سوري الذين يحتاجون إلى مساعدة تعليمية، تؤكد الأمم المتحدة أن 54% منهم حاجتهم شديدة

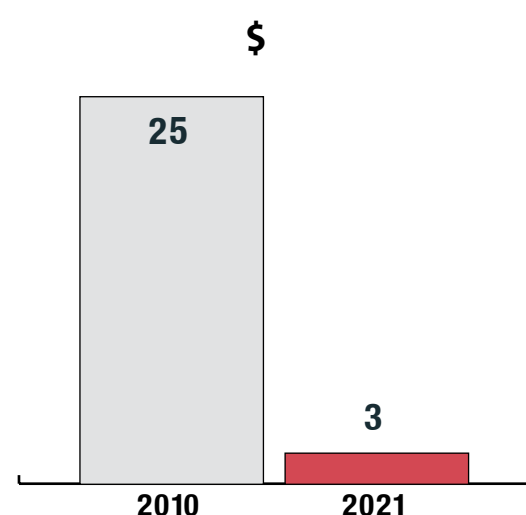
تلاميذ التعليم الأساسي
«من الأول حتى التاسع»



حصة التربية والتعليم العالي من الإنفاق التقديري في الموازنة العامة



حصة الطفل السوري
من موازنة التربية



من 25 إلى 3 دولارات للطفل شهرياً وفق موازنة العام 2021، سيبلغ الإنفاق التقديري على قطاع التربية قرابة 298 مليار ليرة سورية «298,857,040,000»، بينما يصل عدد الأطفال السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 5-18 حوالي 6,4 مليون طفل.

ما يعني أن حصة الطفل السوري من موازنة التربية تبلغ 46,696 ليرة سورية سنوياً، أي ما يقارب 3,891 ليرة شهرياً، أي 3 دولارات شهرياً، وهو ما يمثل هبوطاً حاداً، حيث كانت حصة الطفل في موازنة عام 2019 ما يقارب 10 دولارات شهرياً، والتي شكلت في حينه هبوطاً أيضاً عن الحصة ذاتها في موازنة العام 2010 حيث بلغت 25 دولار شهرياً.

العالمي الذي يشير إلى أن الحكومات حول العالم تخصص وسطياً نسبة تقارب 14% من موازنتها للإنفاق على قطاع التربية والتعليم.

6,6 مليون طفل سوري بحاجة مساعدة تقدّر أرقام الأمم المتحدة أن ما يقارب 6,6 مليون طفل سوري يحتاجون إلى مساعدة على صعيد التعليم، ويبلغ عدد الإناث منهم 3,1 مليون «47%»، بينما يصل عدد الذكور إلى 3,5 مليون طفل «53%».

ومن بين الـ 6,6 مليون طفل سوري الذين يحتاجون إلى مساعدة تعليمية، تؤكد الأمم المتحدة أن 54% منهم حاجتهم شديدة، و42% منهم حاجتهم شديدة بشكل حاد، بينما تعتبر حالة 4% منهم كارثية.

روسيا واليابان: العلاقات الاقتصادية في مواجهة الأمريكيين



تحاول الولايات المتحدة منع اليابان وروسيا من تعزيز العلاقات بينهما، مهما كان هذا الأمر مفيداً للبلدين ولشعبيهما، ومهما كانت الأساسيات - التي تم بناؤها حتى الآن - مناسبة لهذا التعزيز. يمكن تلمس آخر هذه المحاولات في فيديو نشره السفير الأمريكي لدى اليابان رام إيمانويل، قال فيه: «الولايات المتحدة تدعم اليابان ... وقد اعترفت بسيادة اليابان على الجزر الأربع المتنازع عليها منذ الخمسينيات».

■ بيتر كونوفالوف
ترجمة: قاسيون

لا يهدف التصريح بالتأكيد لمساعدة اليابان في إيجاد حل مع روسيا لتطبيع العلاقات فيما يخص جزر الكوريل، لكنه يسعى بلا شك لتغذية المشاعر المعادية لروسيا في المجتمع الياباني. لكن لا يمكن القول بأن المجتمع الياباني يدعم بالكامل موقف واشنطن: اقترح أحد المعلقين على الفيديو بشكل ساخر: وضع قواعد أمريكية في هوكايدو لحماية المصالح الوطنية بشكل أفضل. وتساءل آخر عما إن كان يجب إلقاء اللوم على الأمريكيين في قصة عودة الجزيرتين أيام خروتشوف، وطرح ثالث سؤالاً معقولاً: «ماذا قال المشاركون في مؤتمر يالطا؟ ألم تكن الولايات المتحدة موافقة على العمل السوفييتي؟». وأشار معلق آخر إلى أن أوكيناوا أعيدت إلى اليابان قبل 50 عاماً في عام 1972، لكن لا تزال هناك مشكلة أمنية يابانية-أمريكية أساسية هناك، ناهيك عن اتفاقية الوضع بينهما هناك. هناك تصور منطقي في اليابان بأن الولايات المتحدة هي التي خلقت مشكلة «الأقاليم الشمالية» مع الاتحاد السوفييتي. تم أيضاً تذكير السفير بالهجمات النووية الأمريكية على هيروشيما وناغازاكي، وكذلك بالعمليات العسكرية في الشرق الأوسط.

تمهّل ياباني ولكن...

على الرغم من دعوة واشنطن المكثفة لطوكيو لفرض عقوبات على روسيا، والتي تطرق إليها السفير الأمريكي رام إيمانويل في رسالته المسجلة، لكن القيادة اليابانية ليست في عجلة من أمرها لصياغة قوانين محلية من شأنها السماح بفرض عقوبات اقتصادية دولية على أساس «انتهاكات حقوق الإنسان».

بهذه المناسبة، قال السفير الروسي لدى اليابان ميخائيل غالوزين في مقابلة في 10 شباط/فبراير 2022: «... أمّا فيما يتعلق باحتمال مشاركة هذا البلد أو ذلك في العقوبات ضد روسيا، التي تسوّق لها واشنطن والأنكلو-ساكسون من جديد، فهي بالطبع لن تساعد علاقات بلدنا مع الدول التي تنضمّ إلى هذه العقوبات. أنا مضطّر لشرح ذلك لزملائي اليابانيين، وأكرر التأكيد على أن الانضمام إلى العقوبات لن يساعد في خلق مناخ ملائم للحوار السياسي الروسي الياباني».

إن عدم وجود إطار قانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية في اليابان، يساعد ليس فقط على الحفاظ على العلاقات مع روسيا، بل أيضاً مع جار نووي آخر وشريك تجاري رئيسي في

المنطقة: الصين، حيث تسعى واشنطن جاهدة لدفع اليابان لفرض العقوبات عليها بمزاعم «خرق حقوق الإنسان» في إقليم شينغيانغ ذا الحكم الذاتي وأغلبية اليوغور.

بالنسبة للعلاقات التجارية التي تربط اليابان بروسيا، فالإعلان على سبيل المثال هو المشتري الرئيسي للغاز الطبيعي المسال من مشروع سخالين-2، حيث تمتلك حصّة 22.5% من الشركة المشغلة: سخالين إنرجي. كما أن المفاوضات جارية الآن لخلق فرص «للتعاون التجاري متبادل المنفعة في جزر الكوريل، بما في ذلك الجزء الجنوبي، ضمن سياق مبادرة رئيسية من القيادة الروسية لإطلاق نظام جمركي وضريبي تفضيلي في المنطقة».

لكن طالما أن طوكيو تصيغ السمع لواشنطن، فمن غير المحتمل حدوث تطورات إيجابية في الحوار الدبلوماسي الياباني الروسي، الذي يهدف من بين أمور أخرى إلى إيجاد طريقة لتوقيع اتفاقية سلام بين البلدين. لسوء الحظ، فالمعلومات المنشورة باللغة الروسية على الموقع الرسمي لمكتب اليابان من أجل تخطيط السياسات والتنسيق بشأن الإقليم والسيادة، لا تترك مجالاً كبيراً للتفاؤل في الوصول إلى حل سريع: «الأقاليم الشمالية التي تتكوّن من إيتورب وجزيرة كوناشير وجزيرة شيكوتان وجزر هابوماي، تمّ تقاطعها من قبل من اليابانيين إلى آخر، وهي أراضي أسلاف اليابان، ولم تكن أبداً أراضي دولة أخرى».

قال السفير الروسي ميخائيل غالوزين: «لا تملك اليابان أية حقوق حصرية، ولن يكون لها ذلك في تلك الأراضي. من يريد تنفيذ أي نشاط اقتصادي في جزر الكوريل، بما في ذلك الجزء الجنوبي منها، فعليه فعل ذلك بشكل

صارم وفقاً للشروط العامة وفي إطار القانون الروسي فقط». لم يناسب الجانب الياباني هذا البيان، ما تسبب في توقف قضية إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في الكوريل الجنوبي.

جانب مشرق شديد الواقعية

لكن هناك جانب مشرق للعلاقات اليابانية الروسية: في ظل وجود شينزو أبي في منصب رئاسة الوزراء، تم إعطاء دفعة جديدة للتبادلات الإنسانية الثنائية في مجالات التعليم وتوظيف الخريجين، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة من ثماني نقاط للتعاون الاقتصادي بين روسيا واليابان، والتي اقترحها أبي على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال اجتماع القمة. تم كجزء من هذه الخطة في عام 2017 إنشاء منصة «تنمية الموارد البشرية HarP»، وهي منصة للتعاون الاقتصادي في تنمية الموارد البشرية وتبادل الموظفين بين اليابان وروسيا.

تم كذلك تكثيف العلاقات الجامعية: جامعات هوكايدو ونيغاتا وتوكاي عن الجانب الياباني، لتعمل بشكل نشط على توقيع شراكات واتفاقيات مع خمس جامعات روسية رئيسية. في الوقت ذاته، حصل مشروع «تبادل الشباب الياباني الروسي» الذي تديره وزارة التعليم والعلوم الروسية منذ 1999، على زخم جديد. في 2018 بدأت «رابطة مؤسسات التعليم العالي الروسية اليابانية» التي تم إنشاؤها في 2016، بالعمل مع مؤسسات تعليم عال روسية ويابانية، وصل عددها في 2021 إلى ما مجموعه 63 مؤسسة.

في السنوات الأخيرة اهتمت الشركات اليابانية بتوظيف الخريجين الروس، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وبفضل رقمنة الاقتصاد،

يزداد الطلب على خريجي مؤسسات التعليم العالي الروسية من قبل أرباب العمل اليابانيين وذلك بعد تلقي دورات اللغة اليابانية التي يقدمها الجانب الياباني

بإمكان هؤلاء العمل من المنزل دون الحاجة لمغادرة الاتحاد الروسي. يزداد الطلب على خريجي مؤسسات التعليم العالي الروسية من قبل أرباب العمل اليابانيين، وذلك بعد تلقي دورات اللغة اليابانية التي يقدمها الجانب الياباني عبر اتفاقيات مع مؤسسات التعليم العالي الروسية. كانت جامعات قازان الفيدرالية وجامعة أستراخان العامة هي الأكثر مشاركة في هذه العملية. تعود فرص العمل التي تقدّمها الشركات اليابانية عن بعد للمتخصصين الروس - من وجهة نظر اقتصادية - على كل من روسيا واليابان بالنفع. كما أن هذا الأمر يساهم في تغيير الصورة النمطية عن الروس «أشرار عدائيون وكسولون» في أعين اليابانيين، الصورة التي تستمر الأفلام الغربية بتقديمها بشكل مكثّف. يفسح هذا المجال بشكل تدريجي كي يدرك اليابانيون بأن الروس يشبهونهم إلى حد كبير في مسائل مثل: «الجدية في العمل، والتواضع، والقدرة العالية على التعلم»، وذلك وفقاً لدراسة مستفيضة أجرتها منظمة التجارة الخارجية اليابانية JETRO في عام 2021. يمكن لهذه الأمور والمصالح المتماثلة أن تقرب البلدين ثقافياً، ما يعود بالنفع اقتصادياً عليهما. لهذا من المؤمل أن يجد التعقيد في العلاقات بين البلدين - الذي يحاول الأمريكيون تغذيته - حلاً إيجابياً في المستقبل، الأمر المرجح تبعاً للواقعية اليابانية، وتغيير المشهد العالمي ليلائم قدرتهم على التخلص من سيطرة الأمريكيين المستمرة منذ الحرب العالمية الثانية.

■ بتصرف عن:

Difficult a :Japan and Russia
Challenging a In Balance
Environment

رمضان الخير بات صورة في أرشيف الذاكرة السورية!



أيام قليلة تفصلنا عن شهر الخير رمضان، والمفارقة لهذه السنة، استقبال السوريين لشهر الصيام بحلته الجديدة الممزوجة بمستوى غير مسبوق من الجوع المدقع، الذي خيم على واقع حالهم.

■ عبير حداد

رمضان الخير، بكل ما يحمله من صور جميلة تجمع العائلة على مائدة إفطار شهية تزين بأصناف عدة من مأكولات ومشروبات وتمور، وما يتبعها من أصناف حلويات تتناولها العائلة الملتهمة لمشاهدة المسلسلات الرمضانية، والتسوق الذي تنتظره العائلة بفاغ الصبر قبل أيام قليلة تسبق شهر الصيام، باتت مجرد صور في أرشيف الذاكرة السورية!

فمع استمرار المائدة الرمضانية بالتقلص بسبب تدني القدرة الشرائية للأسرة السورية عاماً بعد آخر، ستكون وفق المؤشرات الحالية لهذه السنة مائدة فقيرة جداً، وبكافة المقاييس، والتي باتت من المحال أن تشبع الأمعاء الخاوية للغالبية الفقيرة، بعدما أصاب السوق داء ارتفاع الأسعار الحاد الذي ليس له مثيل!

فمشهد الدهشة من ارتفاع الأسعار بات يومياً، بل ولحظياً، ولم يعد محصوراً بأصناف محددة كاللحم البضاء والحمر، وبعض أصناف الفواكه والخضار، حيث أصبح الغلاء معممًا، وقد طال كافة أنواع السلع الغذائية وغيرها.

الأسعار.. والقادم أسوأ

استعراض أسعار بعض أصناف السلع الغذائية الأساسية يعطي فكرة عن الأجواء الرمضانية التي سيستقبل السوريون بها شهر الخير! فعلى سبيل المثال: أصبح كيلو اللحمة الغنم يتراوح بين 40 إلى 45 ألف ليرة سورية، وكذلك كيلو شراحت الدجاج بـ 14500 ليرة، وهكذا نجد أن اللحوم باتت حكرًا على موائد الأغنياء ومنذ فترة لا بأس بها.

صحن البيض تجاوز عتبة الـ 12 ألف، أي بمعدل 500 ليرة للبيضة، الجبنة شلل تجاوزت

عتبة الـ 19 ألف، أما كيلو اللبن بـ 2500 ليرة، والحليب بواقع 2200 ليرة للكيلو. الزيت النباتي وصل لعتبة 15 ألف ليرة، وكذلك السمينة نوع «الخير» بـ 15 ألف ليرة للكيلو، بالنسبة لسعر كيلو البرغل وصل إلى عتبة الـ 5500 ليرة، والعدس بواقع 6500 للكيلو، الفريكة 12 ألفاً، الرز بين 3500-4000 آلاف ليرة، السكر أيضاً لم يسلم من حدة الارتفاعات ليصل سعره لـ 3500-3700 ليرة.

أما عن أسعار الخضار فوصل سعر كيلو البندورة إلى حدود الـ 3000 ليرة، البطاطا إلى حدود 2200 وما فوق، البيتجان وصل إلى حدود الـ 3500 ليرة!

وفق الجولة أعلاه على بعض أنواع السلع الغذائية الأساسية، نلمس واقع حال المواطنين الذي لم يعد بإمكانهم تحمل أعباء أبسط أنواع الأطعمة التي كانت عوناً لمواطنيهم الفقيرة، فكيف سيكون حالهم مع اقتراب شهر رمضان، الذي سيشهد جولة جديدة لارتفاعات أخرى كما كل عام؟!

خصوصاً أن التصريحات والعمل الحكومي قائم ويركز على توفير المواد والسلع الغذائية، دون أن يركز أو يتطرق حتى على كيفية الحفاظ على توازن الأسعار، والتخفيف من وطأة استغلال من يتحكمون بها بلا رقيب أو حسيب، على حساب ومن جيب المواطن الفقير، ليصف البعض تقاعس الحكومة عن فرض رقابة عالية على واقع الأسعار، أنها باتت تعمل لحماية مصالح كبار الحيتان والتجار من وراء الكواليس، أما المواطن المستهلك فينفع معه أسلوب «شم ولا تدوق»، فالسلع متوفرة في الأسواق ولكنها لمن يقوى على تسديد سعرها من القلة الثرية فقط!

تفاقم العجز

يتفاقم عجز المواطن عن تأمين قوت يومه، مع ازدياد مخنن أسعار «السلة الغذائية»

تصاعداً يوماً بعد آخر.

ففوضى الأسعار الأخيرة، وانفلاتها في عموم المحافظات، والذي أصبح بلا رادع، أوصلت المواطنين إلى حالة من الغليان بسبب تدني في القدرة الشرائية غير المسبوقة، ومزيد من انخفاض في معدلات الاستهلاك، المنخفضة أصلاً، حتى أصبحت شكوى المواطنين لبعضهم البعض عادة رائجة في الشارع السوري أينما سحنت الفرصة، كنوع من التنفيس عن حالة العجز والقلق والغضب، عبر الوقت المستقطع من حياتهم بانتظار رغبة الخبز على دور الأفران، أو بعد استراحة محارب من الانتظار الطويل في المواقف والطرقات والجري خلف وسيلة النقل، أو بعد حالة الذهول التي تصيبهم جراء التغير السعري لأحد أنواع السلع بين ليلة وضحاها خلال رحلة تبضعهم اليومية، لتنتهي حال الذهول برثاء حال بعضهم ببضع كلمات تختتم بقولهم «الله يجيرنا من الأعظم»، أو عبر طرح همومهم بأسلوب كوميدي، كتكدة قد تخفف من هول فاجعة الغلاء، وتبقى التكلفة المضحكة المبكية تعبر عن لسان حال المواطن، الذي أغرق في غياهب الجوع والعوز الشديد.

المعاناة بنكهة الذرائع

ترتفع أسعار السلع بشكل مطرد، لأسباب عدة تتم المناورة عليها من قبل حيتان الاستيراد وتجار الفساد والاستغلال النهبوي، عبر اللعب على أوتار ذرائعهم، غير متوائمين عن استغلال ما تيسر لهم من أحداث، سواء على الساحة «المحلية» والإقليمية- والدولية». فتارةً بسبب العقوبات والحصار، وتارةً أخرى بسبب ارتفاع أجور الشحن والنقل عالمياً التي شبع المواطن من سماعها، وتارةً تنسب تلك الذرائع بسبب موجات الصقيع، أو الجفاف المحلية وما خلفته من تراجع على مستوى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، فوق التراجع الذي تسببت به السياسات الليبرالية الحكومية.

أما آخر صيحات الاستغلال، هو ما يجري من فوضى هائلة على مستوى أسعار السلع الغذائية، وندرة بعضها، بسبب الأزمة

الأوكرانية، والعقوبات الغربية التي فرضت على روسيا، وتأثيراتها الاقتصادية عالمياً، والملفت اليوم، أن فرصة رفع الأسعار الذهبية هذه جاءت على طبق من ذهب لحسن حظ مصاصي دماء المواطنين السوريين.

فتراقق الحدث الأوكراني لهذه السنة كزريعة يغنموا منها ما تيسر من أرباح، بالإضافة لتصيد فرصة ارتفاع الأسعار الثابت من كل عام والمتراقق مع شهر رمضان.

تصريحات للتبرؤ من المسؤولية التبرير الذي قدمه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، رداً على عدم تناسب الأسعار مع دخل المواطن، بقوله: إن «التاجر يستورد بناءً على السعر العالمي وليس بناءً على دخل المواطن...»، يشير وكأن المواطن هو المسؤول الأول عن التشوه الحاصل في المعادلة بين الأجور والأسعار، لترفع الحكومة المسؤولية عن نفسها وعن سياساتها المجحفة التي أوصلت المواطن إلى هذا القدر الكبير من العجز وانعدام الأمن الغذائي، ولترفع مسؤولية رقابة وضبط الأسعار عن نفسها، بل مع منح كامل المشروعية لفوضى الأسعار في الأسواق!

فرمضان جرى استنزاف خيره أيضاً من قبل حيتان المال والفساد، فمع الارتفاع المستمر للأسعار، المترافق بازدياد انخفاض معدلات الاستهلاك المرتبطة بالقدرة الشرائية، لا يمكن للمواطن الخروج من مستنقع الجوع الذي رمت به تلك السياسات الظالمة، سوى من خلال العمل الجدي، بعيداً عن التذرع بالعقوبات والارتفاعات العالمية والأزمة الأوكرانية وغيرها من الحجج الواهية، التي ما أنزل الله بها من سلطان، للتخلص من السياسات الليبرالية التي جرى تطبيقها على مدى عقود من الزمن، جملة وتفصيلاً، مع العمل الجدي على تصحيح التشوه الحاصل بين الأجور والأسعار، والذي معه تكتمل فقط دورة الإنتاج، مع أهمية إعادة الاعتبار للإنتاج الزراعي والصناعي عبر تقديم الدعم الحقيقي لوسائل الإنتاج، الأمر الذي ينعكس بشكل جدي على خفض فاتورة تكاليف الإنتاج، وبالتالي على جيب المستهلك بالمحصلة.

«العمل الذهني» والإبداع... نظرة على أبحاث ماركسية حديثة



Image credit: istockphoto.com/PeopleImages

تناقش المادة التالية الصناعات الإبداعية، التي تستخدم بشكل مكثف نوعاً معيناً من العمل يعرفه الكاتب بأنه العمل غير الميكانيكي «الذي لا يمكن اختزاله إلى تكرار إجراءات متطابقة ولا يمكن استبداله بالآلة». وتنتج الصناعات الإبداعية «التميز» بوصفه الاستعمال المحدد لمخرجاتها. ويستفيد الإنتاج الإبداعي من «الأشياء العقلية» وهي تكوينات فكرية مثل القصائد والنظريات واللغات وبرامج الكمبيوتر.

■ ثلاث فريمان

تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

الثقافية، والتواصل بين الأشخاص، والرعاية الصحية والرياضة العامة وجميع مؤسسات أسلوب الحياة الصحي، والأنشطة البيئية، واستجمام المجتمع «تنظيفه من» الأوساخ الاجتماعية» بإنشاء «مساعد اجتماعية» ودعم التنظيم الذاتي»، وما إلى ذلك. يتعامل الباحث الصيني تشينغ وآخرون مع العمل عالي القيمة، الإبداعي والعلمي، على أنه المفتاح لمستقبل المجتمع الصيني: فتطوير اقتصاد السوق الاشتراكي الصيني يحتاج أيضاً إلى توجيه نظري مناسب. ومع ذلك، تأخر البحث في النظرية الاقتصادية الاشتراكية كثيراً عن الممارسة، نظراً لأن مساهمة هؤلاء العمال الذين لا يديرون عملية الإنتاج بشكل مباشر أخذت بالازدياد، فيتعين علينا إيجاد طريقة فعالة لتوليد الحماس بين العاملين في الصحة العقلية، وفي إثراء الحياة الروحية للناس، أو تقديم الخدمات للمجتمع والعاملين في العلوم والتكنولوجيا والإدارة. هؤلاء العمال محرك النمو الاقتصادي في الصين، فعلى جميع المعنيين تعميق فهمهم للعمل ونظرية قيمة العمل. ونظراً لأهمية التجربة الصينية بالنسبة لنظرية وممارسة التنمية ككل، فإن نتائج البحث لها آثار عملية لمجتمعات أخرى في مراحل مختلفة من التطور.

ويحتوي عالم الإبداع لدى بوزغالين وكولغانوف على جميع هذه الأنشطة، جنباً إلى جنب مع حماية البيئة والأنشطة التي يصفها كثيرون بأنها «أعمال منزلية». بالنسبة لهما تتعارض الإمكانيات الاجتماعية للمنتجات الإبداعية مع ملكيتها الخاصة، ويجب التغلب على هذا التناقض. وكماركسيين فإن الإطار الفكري المشترك يتجاوز جعل الإنتاج الخاص أكثر كفاءة، ليتطرق إلى كيفية تجاوز الحدود التي يفرضها.

خصوصية «القيمة الاستعمالية» للنتائج الإبداعية

كتب بوزغالين عام 2017: باستخدام التمييز الماركسي بين تبعية العمل الشكلية والحقيقية لرأس المال، يمكن أن يطلق على الفوائد الإبداعية حقاً المنافع العامة... يمكن «استهلاك» موسيقى تشايكوفسكي وقانون أوم «للمقاومة الكهربائية» بواسطة دائرة من الأشخاص غير المحدودين في المكان والزمان. وينطبق هذا على أية فائدة تنتمي لمجال الإبداع. وإذا كان الوصول إليها مقيداً، فهذا ليس إلا بسبب الشكل الاقتصادي والقانوني «براءة الاختراع»، وما إلى ذلك» أي أنه شكلي تماماً بطبيعته. الفوائد الإبداعية عالمية المحتوى وعمامة دائماً. الشكل الاجتماعي-الاقتصادي يكون مناسباً لهذا المحتوى إذا أدخلنا نظام «ملكية الكل من قبل الجميع» ويتعارض معه إذا كان

الشيء العقلي المميز لعصرنا هو البرمجيات، المادة التصنيعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تدفع النمو الهائل للإنتاج الإبداعي. ويجب تبديد سوء الفهم منذ البداية؛ فأنا لا أعرف الإبداع من خلال آثاره التجارية. فالإبداع ينتج الترفيه والبهجة والتعزيز الثقافي والتنوير، وهو في الواقع ميزة لـ«الكائن-النوع» للبشرية منذ لوحات كهوف [الكائن-النوع: مصطلح شهير لجوهر الإنسان ابتكره ماركس في مخطوطاته الاقتصادية الفلسفية عام 1844-ملاحظة المُرَبِّ]. والجديد هو تسخيرها على نطاق واسع لإنتاج منتجات قابلة للتسويق. وسواء أعجبنا هذا التسليع أم شجبناه، فإنه حقيقة، وإذا لم نتمكن من شرح الحقيقة فليس لدينا علم.

الإبداع والملكية

لا بد لي من نقطة بداية ضرورية تتعلق بـ«مؤسسة الملكية»، فبعد عدة سنوات من الصمت حول القضايا التي تغطيها أوراق بحثية سابقة روسية وصينية، وتحديدًا النص المترجم الأخير لـ«تشينغ إنفو» عام 2019، وأعمال المدرسة «الماركسية ما بعد السوفييتية» [بوزغالين وكولغانوف وزملاؤهما، ولا سيما بودرونوف 2019]، فإنني وجدت هذه الأدبيات لا غنى عنها، لأنها تتناول «الفيل في الغرفة» بالمناقشات الغربية: مسألة الملكية، من الذي يتلقى فوائد النشاط الإبداعي، وما المؤسسات القانونية التي تدعم أو تعرقل توليده ونشره على النحو الأمثل؟

تنتمي هذه الأعمال لأدبيات التنمية، وتتناقض مفاهيمها عن الاقتصاد والنشاط الإبداعي مع كثير من الأدبيات الغربية التي تتعامل معه كنوع من «عرض جانبي» يلعب دور عازف الكمان الثاني في أوركسترا «الأولويات»، مما يفوت النقطة المهمة: الاقتصاد الإبداعي هو البنية التحتية المستقبلية لأي مجتمع يأمل الحفاظ على مواطنين يتمتعون بالصحة والتعليم وحسن التجهيز.

يقدم بوزغالين مفهوماً يسميه «المجال الإبداعي» «كرياتوسفير» Creatosphere تنشأ فيه الطواهر الثقافية والإبداعية لاحتياجات غير نفعية ولتطوير الصفات الشخصية للإنسان.

إن المكان والزمان الاجتماعي لخلق وتوزيع هذه الفوائد هو مجال الخلق المشترك لجعل النشاط الإبداعي في متناول الجميع. نطاقاتها الفرعية الرئيسية معروفة جيداً: التعليم بما فيه التربية والتنشئة طوال الحياة، والعلم بكل تنوعه، والإبداع الهندسي والتقني بما فيه الاختراع، والفن بما فيه شبكة المؤسسات

شكل «الملكية الفكرية الخاصة» مفروضاً عليه لمنفعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الرأسمالية. يمكن أداء تشايكوفسكي في تومسك، وبغية في سياتل، وتنزليه في دبلن. فإذا قارنت هذا بوجبة طعام، لا يمكن لعدد غير محدود من الأشخاص أن يأكلوا من الطبق الواحد نفسه. ومع ذلك، تظهر الصعوبات نفسها بمجرد استجواب ما الذي يحذّ فعلياً من توفر هذه المنتجات؟ يستغرق إلقاء قصيدة أو أداء مقطوعة موسيقية أو تطبيق المعرفة العلمية أو تعليم الطفل وقتاً وتكريس جزء من حياة الشخص لنشاط واحد على حساب آخر، ويجب أن تحصل على الوسائل المادية للقيام بذلك، ليس فقط الأكل والنوم والدفع، بل والتعليم والوسائل اللازمة لتنمية الموهبة. وبالتالي طالما بقي المنتج بضاعة كاية بضاعة أخرى، يظل محكوماً بوقت العمل المطلوب لإتاحته للاستهلاك البشري. المجتمع الذي يغذي فئتيه سيولّد الفن، أما المجتمع الذي يغذي المضاربين الماليين فسيولّد الانهيارات.

الإرث الثقافي

كـ«وسيلة إنتاج» إبداعية

العمال المبدعون لا يعملون في فراغ ثقافي، بل يبنون على ميراث سابق وعمل ألف جيل. وهذا يشكل «وسيلة إنتاج» المنتجات الإبداعية والثقافية. إنها ذات سمة خاصة: لا تنضب باستعمالها؛ الأغاني أكثر من مجرد ذكريات، إذ يمكن غناها مرة أخرى. عند قراءة كتاب عن قانون أوم، فإنه يبقى بعناد على رف المكتبة. ومع ذلك، لا يمكن للكتاب الوقوف على سلم وتبديل المصباح الكهربائي، فهذا يتطلب عمالاً يقوم بتبديل المصابيح. ولا يمكن لأي من المقطوعات الموسيقية الوقوف على المنصة وتقديم أداء حي، فهذا يتطلب عازفاً.

عبودية «حقوق الملكية الفكرية»

يرتكز مفهوم الملكية الخاصة على استبعاد الممتلكات [بمعنى تغريبها]؛ العديد من الرسوم الكاريكاتورية عن الاشتراكية تتهمها بالقضاء على الممتلكات الشخصية مثل فرشاة الأسنان أو، كما يشير البيان الشيوعي بسخرية، الزوجات! معظم المؤسسات غير المادية للملكية الخاصة تفرض على الأشياء من خصائص الأشياء المادية. تمنح «الملكية الفكرية» لشخص اعتباري حقوقاً خاصة حصريّة لتدفق دخل مع أن إنشاءه يتم بشكل عام. الرأسمالية وعلاقة الأجر تنص ببساطة على أنه يمكن لصاحب العمل فعل ما يشاء مع ما ينتجه الموظف. الملكية الفكرية، مثلها مثل القنانة والعبودية، مجموعة من التدابير لفرض هذا «الحق» على الأشياء التي تهيل بطبيعتها إلى الهروب منه.

ما الجديد في المرحلة الحالية من التطور؟ إنه التسويق واسع النطاق للمنتجات غير المادية. هذا ما يتطلب الدراسة... إنها ما زالت نوعاً آخر من البضاعة، ولكن من المؤكد أنها قد تصبح شيئاً آخر، كما ظهرت أشكال ملكية جديدة تماماً، كالرأسمالية من الإقطاعية، يمكن رؤية بوادر هذا بالفعل في أشياء مثل الإنتاج مفتوح المصدر open source. ومع ذلك، يجب ألا نتوقع تغييراً عاماً إلا عندما يصل هذا التطور الكمي إلى نقطة انتقالية: عندما يؤدي الصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج إلى تغيير ثوري.

■ المصدر: تلخيص بتصرف من دراسة للباحث في جامعة مانيتوبا الكندية، آلان فريمان، بعنوان «العمل الإبداعي والأشياء العقلية والنظرية الحديثة للإنتاج»، نشرت في مجلة «العلم والمجتمع»، المجلد 48، العدد 4، تشرين الأول 2020، ص 458-484.

فلسطين: تصعيد تلو آخر وسط تكتّم وتحذيرات صهيونية من تطور الأوضاع



شرطة العدو. وأخيراً، أعلن في مدينة الخليل في 20 آذار عن إضراب تجاري شامل، واعتصام في وسط المدينة احتجاجاً على ارتفاع الأسعار وانتفاء المهلة التي منحها حراك «بدنا نعيش» للحكومة الفلسطينية.

تكتّم العدو وتحذيرات من تصعيد أعلى يعدّ ما سبق ذكره جزءاً مما يحدث ويتم تداوله بشكل رسمي عبر وسائل إعلام كيان العدو والحكومة الفلسطينية والفصائل، إلا أن أكثر منها يجري ويتم تداوله عبر شبكات وسائل التواصل الاجتماعي لعمليات إطلاق نار في الضفة الغربية تحديداً، منها: عملية نفذها فلسطينيون بإطلاقهم النار تجاه مركبة تقل جنوداً صهياناً قرب بلدة عقربا في 10 آذار تلتها اشتباكات مسلحة في المنطقة.

وسط هذه التطورات تبرز تحذيرات من الحكومة الفلسطينية وأصوات مختلفة من جهة كيان العدو، تحذر من ممارسات الأخير، خاصة مع اقتراب شهر رمضان، ويعتبر العديد أن تكتّم كيان العدو عن إعلانه للعمليات الفلسطينية المختلفة وقرارات المحاكم بتجميد إخلاء منازل العائلات الفلسطينية في القدس المحتلة يهدف إلى خفض التصعيد.

إن هذا السلوك «الإسرائيلي» يعكس تخوفاً جاداً من توسع الحراك الفلسطيني لما يحمله من تهديد على سلطة أوسلو بالدرجة الأولى، وثانياً: من توسع العمليات العسكرية وصولاً إلى استهداف تل أبيب بشكل مباشر مرة أخرى بحال استمرار التصعيد، إلا أن كيان العدو وبخس الوقت يستمر بعمليات اعتدائه وبتهديم المنازل كمحاولات إثبات قوة أمام مناصريه الصهاينة وللمستوطنين على المستوى السياسي، ويأتي ذلك وسط اشتداد الأزمة بشكل متسارع على راعيه الأمريكي وما تجلبه تطورات أوكرانيا من ضغوط عليه.

المباني التي أقيمت دون ترخيص خلال شهر رمضان المقبل، بهدف تجنب تصعيد الوضع الأمني» في كل من القدس الشرقية والنقب، قبل أن تستأنف قوات العدو بعد 5 أيام أعمال تجريف الأراضي في النقب، تبعها في اليوم نفسه قرار من حكومة العدو ببناء مدينتين يهوديتين جديدتين في المنطقة.

تظاهرات ومواجهات وإضرابات
أفادت تقارير في 28 شباط بإصابة 23 فلسطينياً بجروح خلال مواجهات في منطقة باب العامود، وقد شهدت مدينة القدس استنفاً لقوات العدو الصهيوني، وفي الأول من آذار أقدم جيش العدو على قتل فلسطينيين اثنين في مدينة جنين بعد اشتباكات مسلحة، وفي اليوم نفسه قتل شاب آخر قرب بلدة بيت فجار في بيت لحم.

بعد يومين من ذلك أصيب مستوطنان بعملية طعن نفذها فلسطيني في قرية حرّما شمال القدس المحتلة، وفي 4 من الشهر الجاري اندلعت مواجهات في بيتا وبيت دجن في مدينة نابلس أصيب خلالها عشرات الفلسطينيين بالرصاص المعدني.

مع توسع الحراك، شهدت بلدة جبل المكبر في مدينة القدس بتاريخ 10 آذار إضراباً شاملاً احتجاجاً على هدم المنازل في البلدة، وفي اليوم التالي اندلعت مواجهات مع قوات العدو في عدة مناطق من الضفة الغربية، ثم في 15 آذار أعلن عن مقتل فلسطينيين في كل من مخيمي بلاطة في مدينة نابلس، وقلنديا شمال مدينة القدس خلال اقتحام نفذه جيش العدو، وفي اليوم نفسه أعلنت مدينة رهط في النقب إضراباً شاملاً احتجاجاً على مقتل شاب آخر فيها برصاص العدو، ثم جرت مواجهات أخرى في 17 آذار في كل من بلدتي رام الله والبريرة، وبعد يومين نفذ شاب فلسطيني عملية طعن في القدس القديمة قبيل إصابته برصاص

وبعد مجموعة من الأحداث، أعلنت لجنة الطوارئ الوطنية للأسرى الفلسطينيين في 10 آذار أن «تاريخ الـ 25 من مارس الجاري، سيكون تاريخاً للشروع بالإضراب عن الطعام، في سبيل تحقيق جملة من المطالب الحياتية للأسرى، وصدّاً للهجمة الممنهجة التي تنفذها إدارة السجون بحقهم».

وفي 15 آذار أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في فلسطين، بأن إدارة سجون كيان العدو قامت بفرض عقوبات جديدة على الأسرى، من بينها «مصادرة معدات الطبخ من الأسرى في كافة المعتقلات، حيث منعتهم من استخدام طناجر الطبخ وبرادات الشاي وصواني الطعام والملاعق، وذلك بذريعة أن هذه الأدوات مصنوعة من الحديد، وبالتالي تمت مصادرتها لدواع أمنية، كذلك تم منعهم من استخدام الكؤوس الزجاجية والفخار» وفقاً للهيئة، مؤكدة: أن الأسرى ماضون في تنفيذ الإضراب المفتوح عن الطعام.

عمليات إخلاء وهدم

في الـ 25 من شباط خرجت تظاهرة في حي الشيخ الجراح في مدينة القدس المحتلة، رداً على التهديد الصهيوني بإخلاء منزل عائلة سالم وهدمه، تخللتها مجموعة اعتداءات بالضرب من قبل قوات أمن العدو، وفي الأول من شهر آذار أصدرت المحكمة العليا للكيان حكماً بتجميد طرد 4 عائلات فلسطينية من حي الشيخ الجراح، إلا أن القرار بات يعتبر هذه العائلات «كمستأجرين محميين وسيدفع لمجموعة من المستوطنين اليهود إيجاراً سنوياً رمزياً قدره 2400 شيكلاً» إلى حين البت بموضوع الملكية وفقاً للقرار.

وفي 9 آذار، وبعد مجموعة من عمليات هدم لمنازل مختلف العائلات الفلسطينية في القدس المحتلة، أعلنت وسائل إعلام تابعة لكيان العدو بأن «إسرائيل ستوقف عمليات هدم

خلف دخان المعركة الدائرة في أوكرانيا دولياً» واهتمام جميع وسائل الإعلام بها بشكل أساسي- يتحرك الفلسطينيون بمقاومتهم للعدو الصهيوني عبر عدة محاور، ما بين تظاهرات وإضرابات واعتصامات وعمليات فدائية وغيرها.. وسط استمرار العدو في انتهاكاته وجرائمه ومحاولات تكتّمه عن التحركات الفلسطينية خشيةً من استمرار التصعيد إلى درجة لا يمكنه ردها.

■ هلاذ سعد

بدأت الموجة الفلسطينية الجارية عقب مجموعة من الأحداث، الأولى: كانت تحركات الأسرى الفلسطينيين في 19 شباط عبر إغلاقهم كافة الأقسام في السجون «الإسرائيلية» ما استدعى مجموعة ردود انتقامية من كيان العدو، والثانية: الإعلان عن مقتل الطفل محمد شحادة 14 عاماً بعد إطلاق النار عليه بشكل مباشر في بلدة الخضر ببيت لحم، واندلعت على إثرها مواجهات حادة بين الفلسطينيين والقوات «الإسرائيلية» في المنطقة، والثالثة: تهديم مجموعة من منازل الفلسطينيين في عدة مناطق، لتتبع هذه الأحداث مجموعة متسارعة من التحركات الفلسطينية.

الأسرى الفلسطينيون

أعلن نادي الأسير الفلسطيني: أن الأسرى في سجون العدو قد «أغلّقوا كافة الأقسام في السجون، ضمن خطواتهم النضالية المستمرة احتجاجاً على إجراءات إدارة السجون التي أقرتها مؤخراً» ومنها: حرمان الأسرى من زيارة أهاليهم وأقربائهم، وفي 8 آذار أقدم الجيش الصهيوني على هدم منزلي الأسيرين محمد وغيث جردات غربي جنين في الضفة الغربية، وبعد يومين أقدم جيش العدو أيضاً على اقتحام سجن نفحة واعتدى على الأسرى بالضرب، ونقلهم إلى الزنازين، وتمكن خلالها أحد الفلسطينيين من طعن ضابط «إسرائيلي».

روسيا... هل انتهت الأوهام حول الغرب فعلاً؟



فرضت المعركة الأوكرانية- مع تحولها للصدام المباشر بين البلدين الجارين، روسيا وأوكرانيا- مجموعة من الأسئلة، وتحديداً تلك ذات الطبيعة الاستراتيجية، فاللحظة التي جرى الإعلان عن دخول القوات الروسية حدود أوكرانيا كانت بمثابة إعلان عن بدء التحول النوعي في علاقة روسيا مع الغرب، وربما يكون هذا التحول من أكثر القضايا الاستراتيجية التي تجري محاولة فهمها والتنبؤ بخط سيرها.

■ علماء أبو فرّاج

أجرت قناة روسيا اليوم مؤخراً حواراً مكثفاً مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، وقد تضمنت الدقائق الـ 30 من هذا اللقاء عرضاً لجملة من قضايا شديدة الحساسية. لماذا اختارت روسيا الحرب؟ وكيف يمكن لها التعامل مع الموجات المتكررة من العقوبات؟ هل روسيا معزولة فعلاً على المستوى العالمي؟ وكيف ترى الولايات المتحدة العالم؟ وكيف يرى العالم الولايات المتحدة؟ الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها شكّلت مادة دسمة، لكن أكثر ما يثير الانتباه هو: تأكيد لافروف في هذا اللقاء على طبيعة التغييرات في علاقة روسيا مع الغرب.

عصر انتهاء الأوهام

في حديثه حول الخطوات التي يقوم بها الاقتصاد الروسي للتعامل مع العقوبات الشديدة غير المسبوقة والتي وصلت إلى ضعف العقوبات التي فرضت على إيران وكوريا الشمالية، قال لافروف: «العقوبات تجعلنا أقوى» الإجراءات التي يجري الإعلان عنها وتبنيها من قبل الرئيس والحكومة ليست إلا البداية لتأقلم اقتصادنا مع الظروف الحالية، فقد اكتسبت روسيا منذ 2014 خبرة في الاعتماد على نفسها، وكان أهم درس في هذه الفترة التاريخية المحددة، وعلى عكس ما شهدناه بعد 2014 هو أنه الآن لم تعد هناك أية أوهام أنه يمكن في أي يوم من الأيام الاعتماد على شركائنا الغربيين، هذا الوهم لم يعد موجوداً، سيتوجب علينا الاعتماد فقط على أنفسنا، وعلى حلفائنا الذين سيقفون معنا. هذا هو الاستنتاج الروسي الأساسي في الإطار الجيوسياسي». وفي السياق ذاته، قال لافروف: «سكنون، كما هو الحال دائماً، منفتحين

على التعاون مع أي شخص مستعد للتعاون على قدم المساواة، وعلى أساس الاحترام المتبادل والبحث عن المصالح المشتركة. الدول الواقعة في شرق روسيا أكثر استعداداً للقيام بذلك، نحن لا نغلق الباب على الغرب، هم من يفعل ذلك، ولكن عندما يعودون إلى رشدهم، وعندما يفتح هذا الباب مجدداً، سنبحث في مشاريع التعاون المقترحة مع أخذ مسألة هامة في عين الاعتبار، وهي: أننا سنتعاون معهم ونحن نعلم جيداً أننا لا نستطيع التأكد من موثوقية ومصداقيتهم كشركاء على المدى الطويل».

آية أوهام يقصد لافروف؟

من ضمن ما يثير الاهتمام في حديث وزير الخارجية الروسي مسألة شديدة الأهمية، وهي الإشارة إلى تلك الفترة التي تلت عام 2014، وتأكيده أن روسيا تخلصت من الأوهام التي كانت موجودة وقتها. ما الذي قصده لافروف تحديداً، ففي حديثه هذا إشارة واضحة إلى وهم موجود في عقول البعض داخل روسيا، ويبدو أن هذا الوهم كان يسيطر على عقول بعض الفئات المؤثرة في القرار السياسي الروسي. ولتوضيح هذه الفكرة لابد لنا من إعادة عقارب الوقت إلى الوراء، إلى إحدى المحطات النوعية في علاقة روسيا مع الغرب، فعام 2014 الذي أشار له لافروف هو لحظة انفجار الأزمة الأوكرانية والعقوبات التي فرضت على روسيا بذريعة «ضمها» للقرم على الرغم من نتائج الاستفتاء الشعبي. هذه اللحظة التاريخية أظهرت مجدداً أن الغرب لا يرى في روسيا شريكاً محتملاً، وأنها يمكن أن تتحول لفريسة سهلة وتحديداً بسبب اعتمادها الشديد على الغرب في مسائل حساسة، وهنا شرعت روسيا بالبحث عن بدائل، وقامت فعلاً بسد بعض نقاط

رات الدول الغربية
ان استهداف
مصالح
الأوليغارشيا
من شأنه أن
يدفعهم
للسيطرة مجدداً
على حصة أكبر
من السلطة
وبالتالي التأثير
في القرار
السياسي

الرغم من أن الرئيس الروسي الحالي قام بخطوات لتقليل هذه الحصة إلا أنها ظلت موجودة، ومن هذه الزاوية تحديداً رأت الدول الغربية أن استهداف مصالح هؤلاء من شأنه أن يدفعهم للسيطرة مجدداً على حصة أكبر من السلطة، وبالتالي التأثير في القرار السياسي، وتحديداً ذلك المرتبط بشكل الاستجابة الروسية للعقوبات الأخيرة.

القطط السمان حمام السلام

في مناسبات عديدة، أظهر وسطاء الذهب الروس موقفهم بشكل معلن، فمع ارتفاع مستويات الضغط عليهم بسبب العقوبات أخذ هؤلاء زمام المبادرة، وقاموا بإعلان مواقف متنوعة، ولكنها تتمحور جميعها حول ضرورة تراجع روسيا عما تقوم به، أي أن على روسيا الخضوع للغرب وانتظاره لإملاء الشروط.

الملياردير فلاديمير بوتانين أبدا قلقاً كبيراً من إمكانية قيام روسيا بتأميم الشركات الأجنبية التي امتلكت للعقوبات ضد روسيا، وقال عن هذه الإجراءات: إنها «ستعطينا 100 سنة إلى الخلف إلى 1917. والنتيجة ستكون فقدان الثقة بروسيا دولياً من قبل المستثمرين، سنشعر بذلك لعقود لاحقة». وأضاف: «يجب ألا نحاول إغلاق الأبواب بل أن ننسى للحفاظ على مكانة روسيا الاقتصادية في تلك الأسواق التي أمضينا وقتاً طويلاً في تربيتها». أما «ملك الفحم والأسمدة» أندريه ميلنيشينكو، فقد حاول تبرير موقفه بغطاء إنساني مزيّف، وحذر من أن هذه الحرب يمكن أن تؤدي إلى أزمة غذاء عالمية. أما أبرز هؤلاء وأكثرهم وضوحاً كان أليكسي كوناينخين، والذي يواجه تهمة اختلاس من قبل السلطات الروسية، أشار إلى ضرورة أن يقوم أحد الضباط بإزالة الرئيس الروسي وتقديره للمحاكمة،

ضعفها، ولكن «الأوهام» التي تحدث عنها لافروف كانت لا تزال منتشرة في الأجواء، ويبدو أن بعض النخب الروسية وخصوصاً تلك التي كبرت وتضخمت بدعم غربي لتلعب دور الوسيط في نهج ثروات دول الاتحاد السوفييتي السابق، كانت تحاول إعاقة الاستدارة الروسية في اتجاه دول الشرق، وعلى الرغم من أن خطوات نوعية أنجزت في هذه الاستدارة، إلا أن روابط عميقة ظلت تربط روسيا بالغرب. لا بل ظلت مؤثرة في القرار السياسي على عدة مستويات.

الأوليغارشيا الروسية مثلاً

كانت تلك العقوبات التي استهدفت الأوليغارشيا الروسية ظاهرة فريدة، مما لفت وسائل الإعلام إليها بشكل واضح، وكثرت التقارير التي تحاول حصر أملكهم المجمدة وتتبعها. لكن هذه العقوبات طرحت سؤالاً كبيراً: لماذا يستهدف الغرب رجال الأعمال الروس؟ الإجابة التي قدمتها وسائل الإعلام الغربية كانت: إن لهؤلاء علاقات وطيدة مع الكريملين، وقدمت بعض الإجابات الأخرى، والتي ذهبت إلى أن الدول الغربية المأزومة رأت في ذلك فرصة لسلب هذه الأصول والأموال التي جرى تخزينها في أراضيهم. لكن الإجابة الحقيقية مركبة أكثر من ذلك، فهذه النخب المالية لعبت تاريخياً دوراً محدداً في نهج ثروات الاتحاد السوفييتي لا لتكديسها في الداخل بوصفها ثروات غير مشروعة، بل لنقلها إلى الخارج وإلى الغرب تحديداً، ولعب هؤلاء دوراً محورياً في سحب رؤوس الأموال من روسيا إلى الخارج، شأنها شأن أية مستعمرة من مستعمرات الغرب. والمسألة الأخرى المهمة هي أن الأوليغارشيا الروسية لتنتج في هذه المهمة كان لابد لها من السيطرة على حصة من السلطة، وعلى

الصورة عالمياً



- أكدت وزارة الخارجية الروسية يوم الاثنين 14 آذار 2022 بأن روسيا تؤيد فكرة نقل مقر الأمم المتحدة من الولايات المتحدة إلى دولة محايدة.



- أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أنها استخدمت صواريخ "كينجال" الذي تفوق سرعتها سرعة الصوت، لتدمير مخزن أسلحة تحت الأرض غربي أوكرانيا.



- قالت رويترز نقلاً عن وصفته بمصدر مصرفي كبير، إضافة لوسائل إعلام محلية: إن بنوك لبنان ستنظم إضراباً لمدة يومين بدءاً من يوم الاثنين المقبل.



- احتج مزارعون يونانيون في أثينا، مطالبين بمزيد من التخفيضات الضريبية والدعم لمكافحة ارتفاع أسعار الوقود التي ارتفعت بسبب العقوبات الغربية على روسيا، والحرب الدائرة في أوكرانيا.



- أعلن الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، معارضة الاتحاد "للإصلاحات" الاقتصادية التي تطالب بها الجهات المانحة كشرط للحصول على حزمة إنقاذ لتجنب أزمة في الميزانية العامة.



- نقلت وكالة أنباء "عمون" أن السفير الأمريكي لدى المملكة الأردنية طلب بشكل واضح وصريح تقليل مشاركة الأخبار الروسية، وخصوصاً فئاتي "روسيا اليوم" و"سبوننيك".



الأوروبية، التي تستورد 155 مليار متر مكعب من الغاز الروسي. والمثير للانتباه أيضاً، أن الخطوات الروسية هذه تأتي بشكل واضح كاستجابة للضغوط الغربية عليها، فالإعلان عن الجزء الأول من المشروع تم بعد استعادة القرم بفترة قصيرة، والخطوة التالية تمت بعد تصاعد العقوبات مؤخراً. ويبدو واضحاً من الأجل القصيرة المعلنه لإتمام هذه الخطوة الأخيرة أن التحضيرات لها قد بدأت منذ زمن بالفعل، ولكن القيادة السياسية الروسية انتظرت لحظة مناسبة للإعلان عنها حتى تكون الظروف على المستوى العالمي والداخلي غير قادرة على إعاقة هذا التوجه.

المواقع الذي تحرص الأوليغارشيا الروسية للحفاظ عليها في السوق الغربية، هي تلك التي تسمح لها بنهب الثروة إلى الخارج، ونضوج الظرف الذي سيسمح بكسر هذه الحلقة هو ذاته الذي يسمح بإنهاء الهيمنة الأمريكية التي مكنتها من نهب ثروات الغير عبر الدولار، وتقسيم العمل العالمي وغيرها من الوسائل.

اليوم في روسيا بعداً وطنياً إلى جانب بعدها الاقتصادي والاجتماعي، ففي الوقت الذي راكم هؤلاء ثرواتهم على حساب الشعب الروسي، وشعوب الاتحاد السوفييتي السابق، يصرون اليوم أن على بلادهم تقديم المزيد من التنازلات حتى لو كان الثمن هو وحدة روسيا نفسها! فالحفاظ على «ثقة الأسواق الغربية» يعني بالمعنى الملموس اليوم ترك روسيا مكشوفة أمام الضربات القادمة، ويعني إعاقة توجه شرقاً التي باتت ضرورة وجودية بالنسبة للاتحاد الروسي.

المخططات الموضوعة مسبقاً

من بعض المسائل المثيرة للاهتمام أيضاً، هو الإعلان عن توقيع اتفاقات روسية صينية لتنفيذ وتصميم خط غاز يصل روسيا بالصين عبر منغوليا، ويسمح بنقل كميات كبيرة من الغاز الروسي تصل إلى 50 مليار متر مكعب، وإذا ما أضيف إليها ما يمكن ضخه في خط قوة سيبيريا المقدر بـ 36 مليار متر مكعب، يمكننا القول: إن روسيا تعمل بالفعل على خطة طموحة للاستغناء عن السوق

ونقلت وسائل إعلام عزمه تقديم مكافأة مجزية لمن يقوم بهذا.

الصراع بين موقفين

حديث لافروف عن أن الأوهام حول العلاقة مع الغرب قد انتهت لا تعتبر إلا إعلاناً عن احتدام الصراع حول هذه المسألة تحديداً، ويمكننا القول: إن الآراء المعلنه من قبل الأوليغارشيا مثلاً تعبر عن وجهة نظر مختلفة كلياً عما تقدم به لافروف، وما يمثل من تيار داخل روسيا، فهم وعلى الرغم من أنهم لا يعدون رسمياً من أصحاب القرار في البلاد، إلا أنهم من يملكون الجزء الأكبر من الثروة! ولذلك يمكننا القول: إن كلمات فلاديمير بوتين هي تعبير عن تيار مقابل، ففي الوقت الذي يعلن وزير الخارجية عن توجه محدد، يخرج في مقابلة أحد رجال الأعمال ليعبر عن توجه مناقض تماماً. فبوتانين يرى أنه يجب عدم «إغلاق هذه الأبواب» ويجب عدم تعريض مكانة روسيا للخطر في الأسواق الغربية، لا بل يذكر «بالجهد» الذي بذل لتكسب روسيا الثقة هناك.

الآراء المتناقضة حول هذه المسألة تأخذ

الإعلان عن توقيع اتفاقات روسية صينية لتنفيذ وتصميم خط غاز يصل روسيا بالصين عبر منغوليا ويسمح بنقل كميات كبيرة من الغاز الروسي

تظاهرات شعبية عراقية احتجاجاً على ارتفاع الأسعار



العراقيون تجاه أية حكومة عراقية مقبلة يجري الحديث عن تشكيلها، طالما أنها ستقام ضمن منظومة المحاصصة السياسية نفسها، والمعادلات باختلاف الناهيين وحصصهم نفسها.

وتكمن العقبة الرئيسية أمام تنفيذ رغبة الشعب العراقي بتغيير منظومة المحاصصة استمرار وجود القوى الأجنبية في البلاد أياً تكن، وعلى رأسها القوات الأمريكية تحت أي مسمى كان، وفي هذا الإطار تستمر عمليات المقاومة الشعبية باستهداف هذا التواجد، حيث كان من آخرها إطلاق 8 صواريخ من نوع كاتيوشا على قاعدة بلد الجوية يوم الثلاثاء الماضي. واعتبر البعض أن تصريح قائد القيادة المركزية الأمريكية، فرانك ماكغريز بأن «قواتنا في كثير من الأحيان معرضة للخطر، سواء في العراق أو في

ينذر الوضع الداخلي في العراق - على المستويين السياسي والمعيشي - باحتمالية حدوث موجة احتجاجات واسعة كانت قد بدأت ملامحها الأولى.

فيوم الاثنين الماضي 14 آذار خرج مئات العراقيين في محافظة المثنى لليوم السادس على التوالي، بمظاهرات شعبية تنديداً بغلاء أسعار المواد الغذائية، وسوء الخدمات في البلاد، قاموا خلالها بقطع طريق دولي وهددوا بشل حركة الطرق ما لم تقم الحكومة بالاستجابة لمطالبهم، وفي 15 آذار أيضاً خرجت تظاهرات في محافظة بابل تضمنت تنديداً بارتفاع الأسعار وبالاغتيالات التي تجري على النشطاء العراقيين بشكل أساسي. وتأتي هذه التظاهرات وسط حالة من قلة الثقة لدى

سورية» خلال تعليق له حول الاستهداف الإيراني لمركز الاستخبارات «الإسرائيلي» في إقليم كردستان، يعد تمهيداً لانسحاب جديد مقبل، خاصة مع اعترافه بالقول: إنه «على مدار الأشهر الستة الماضية هاجمت إيران قوات ومنشآت الولايات المتحدة لعدة مرات» علماً أن معظم الهجمات قد قامت بها المقاومة العراقية، إلا أن الولايات المتحدة تتهم إيران

بها جميعاً كضغط سياسي دون أدلة، ومن جهة أخرى كإنكار لوجود مقاومة شعبية ومسلحة واسعة للتواجد الأمريكي في العراق. إن استمرار الوضع الحالي يعني عملياً استمرار تدهور الأوضاع المعيشية والأمنية في العراق، مما يرفع من درجات عدم الرضا لدى الشعب العراقي، ويزيد من فرص تفجر موجة احتجاجات أوسع وأشمل.

تراكم العقوبات صفعة



دعماً لحكومة الدّمى في أوكرانيا، قامت الكثير من الشركات الأوروبية والأمريكية بالانسحاب من الأعمال التجارية في روسيا. الغرض المفترض من هذه العقوبات خنق اقتصاد الدولة وشعبها حتى يخضعوا لإرادة الإمبرياليين. لكن الأحداث التي تجري اليوم في أوروبا الشرقية تدفعنا لنلقي نظرة من زاوية أخرى على العقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي، وأن نخرج ببعض الاستنتاجات والأسئلة المنطقية.

■ فيليب غيندراوت
ترجمة: قاسيون

صحيح أنّ العقوبات تخنق وتقتل، وخاصة في البلدان التي لا يمكنها الوصول إلى السلع والمواد الضرورية والتكنولوجيا المعقدة التي تحتاج لاستيرادها. لكن هناك جوانب أخرى للعقوبات: النهب من خلال «مصادرة» الأصول العائدة للبلد الخاضع للعقوبات، والقرصنة والسرقة بأسماء مستعارة... ما يترك عواقب وخيمة على الشعوب، لكنه يفتح في الوقت ذاته آفاقاً حان وقتها.

يلقي معظم الغربيين بثقلهم في هذه الحرب الدعائية خلف حكومة أوكرانيا التي تمت هيكلتها على أفكار تفوق العرق الأبيض، والتي أنشأها الانقلاب المدعوم من محور الهيمنة في 2014، بما في ذلك الأعمال التجارية الأمريكية والأوروبية. نشرت العديد من وسائل الإعلام بفخر قوائم الشركات الخاصة التي تقطع التبادل التجاري مع روسيا، أو تسحب أنشطتها منها. دأب الإعلام على إظهارهم كأبطال ينثرون خيرهم على الشعب الأوكراني.

خلال أسبوع واحد، أعلنت الشركات التالية أنّها لن تتعامل مع روسيا بعد اليوم: ألبانيت «غوغل ويوتيوب»، وايرباص، وبوينغ، وديزني، وإكسون-موبيل، وفيسبوك، وفورد، وهارلي دافيدسون، وماستركارد، ومايكروسوفت، وأبل، وننتليكس، وريدت، وسناب، وتويتتر، وفيزا، وماكدونالد، وكوكا كولا، وبيبسي، وكثيرون غيرهم على الأرجح. بالإضافة إلى هذا «النزوح» الجماعي، تمت إضافة فصل روسيا بشكل

جزئي من نظام سويفت، وإلغاء وضعها كشريك تجاري مفضل... إلخ، وهي الأمور التي تفرض بالتأكيد عواقب على الرفاه المالي والاقتصادي لروسيا، في الوقت الحالي على الأقل.

رغم أنّ خطورة تأثير العقوبات على الشعب الروسي واقتصاد البلاد ليس مزحة، فمن الصعب ألا يتسهم المرء ساخراً عندما يسمع بأنّ حرمان الشعب الروسي من أفلام ديزني، أو أثاث إيكيا أو دراجات هارلي دافيدسون النارية سيغني عقاباً كبيراً للشعب الروسي. يا إلهي، كيف سيتمكن الروس من النجاة دون أثاث مسطح يمكن تركيبه؟ تكشف هذه الأمثلة، بغضّ النظر عن مدى هزليتها، عن أبعاد أخرى للعقوبات على جانبها: سواء جانب فاضل العقوبات، أو جانب متلقي العقوبات.

العقوبات والنجسية

من جانب القوى التي تفرض العقوبات، تظهر النرجسية بشكلها المطلق الذي يصل حدّ الوقاحة. نفترض هذه العقوبات بأنّ الدولة الخاضعة للعقوبات لن تكون قادرة على العمل بدون المنتجات والخدمات التي منعت عنها. بمعنى آخر، الفكرة الضمنية أنّ الدولة الخاضعة للعقوبات لن تكون قادرة على البقاء دون أن ترفع عنها العقوبات، وأنّ حكومة هذه الدولة أمام خيار التسليم والخضوع، أو السقوط. يبني هذا الاعتقاد على أنّ الدول فاضلة العقوبات تقدّم أشياء أساسية لا يمكن للدولة المعاقبة أن تستغني عنها، وإلا فالعقوبات لا قيمة لها. علاوة على ذلك، فالافتراض الأوروبي-

الأمريكي هو أنّه لا يمكن لأحد الاستغناء عن السلع والخدمات الغربية، فهم كما ينظرون إلى أنفسهم في المرأة أهمّ من أنّ يتمّ الاستغناء عنهم. هذا الاعتقاد إيديولوجي واقتصادي على حدّ السواء. يحتاج محور الهيمنة إلى إمكانية وصول غير مقيّد إلى الأسواق من أجل شرعنة وتبرير هذا النوع من «التمييز».

لكن لسوء حظّ الأوروبيين والأمريكيين، فالدول الأخرى الموجودة على الكوكب، وخاصة تلك الموجودة خارج مجال الهيمنة الأوروبي الأمريكي، ينتهي بها المطاف بالاستغناء عنهم. لطالما كانت هذه الفرضية أساساً جوهرياً للإيديولوجيا الاستعمارية، فقد ادّعت القوى الاستعمارية على الدوام بأنّه لا يمكن الاستغناء عنها لكي تستمرّ المستعمرة بالأداء بشكل صحيح. حتّى في فترات التي توشك فيها المستعمرات على الاستقلال، كانت القوى الاستعمارية تستمرّ بالادّعاء بأنّ الدول المستقلة حديثاً ستفشل دون دعم قوى الاستعمار الغربية. كانت هذه هي الحجة الدائمة وراء التبرير الإيديولوجي للاستمرار في الأنشطة الاستعمارية الجديدة، والتعامل الإمبريالي مع المستعمرات السابقة. كيف يمكن لهذه النفوس المسكينة أن تعمل وتتجحد بدون أسيادها المستعمرين؟ الاعتقاد الإيديولوجي بأنّ القوى الاستعمارية لا غنى عنها لأداء المستعمرة ليس فقط نبوءة ذاتية وخاطئة، بل تعمل أيضاً كغطاء لحقيقة أنّ المستعمرين هم أشخاص لا غنى عنهم لسير عمل بلد ما، وبالتالي تدخلهم مبرر. يعتقد الرأسمالي، بالطريقة نفسها، بأنّه لا غنى عنه للإنتاج، بينما الحقيقة أنّ العمال هم من يديرون المصنع ويشغلونه ويحققون عملية الإنتاج.

هذه النرجسية الإيديولوجية لا تقل أهمية عن الإيديولوجية الإمبريالية التي تستهدف الاتحاد الروسي منذ سقوط الاتحاد السوفييتي. فإلى جانب النهب المطلق لروسيا واستعمارها الجديد طوال فترة التسعينات، فمجموعة العقوبات المفروضة

اليوم على روسيا هي استمرار لهيمنة المحور الإمبريالي. تقوم إستراتيجيته على فكرة أنّه لا توجد طريقة لأحد أن يتصورها يمكن لروسيا من خلالها أن تستمر وتبقى على قيد الحياة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بشكل مستقل عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. هناك بالطبع الكثير من المبررات الاقتصادية والمالية لتبرير مثل هذا الافتراض، لكن إلى جانب هذه الافتراضات المسلية إيديولوجياً، فالافتراض الأساسي أنّ روسيا لا يمكنها أن تنجح في البقاء دون الولايات المتحدة وأوروبا، وأنّ لروسيا دوراً ثانوياً تلعبه في أحسن الأحوال.

مبالغة دول الاستعمار في مدى قوتها قد انكشفت عند تحقيق فضلات التحرر والاستقلال المناهضة للاستعمار في جميع أنحاء العالم بعد عام 1945. يمكننا اليوم إضافة اسم الاتحاد الروسي إلى قائمة الدول التي قاومت سياسات الاستعمار عبر مقاومتها ورفضها الهيمنة الأمريكية والأوروبية.

فرض الاستعمار وإنهاء الاستعمار

من جانب البلد الخاضع للعقوبات، يمكن أن تكون الأمور صعبة على أقلّ تقدير. يحتاج المرء فقط للنظر إلى حال كوبا وإيران وفنزويلا وبنكراغوا وسورية وكوريا الشمالية وغيرها، ليشهد الصعوبات والكفاحات التي تواجهها شعوب هذه البلدان بسبب العقوبات. تجعل العقوبات الحياة صعبة بالنسبة للناس، خاصة عندما يتمّ تطبيق العقوبات على الإمدادات الطبية وغيرها من الموارد المنقذة للحياة، والموارد الأساسية. كما يقال: العقوبات قاتلة.

مع ذلك، ليست جميع الدول الخاضعة للعقوبات متساوية. تختلف العواقب الاقتصادية بشكل طبيعي من بلد لآخر. فإذا ما تحدثنا عن كوبا أو فنزويلا أو حتّى إيران، فهي تتعامل مع العقوبات بشكل مختلف عن بلد مثل روسيا. تختلف روسيا عن هذه الدول في حجمها وإمكانية وصولها إلى الموارد، وتاريخها، وغير ذلك من العوامل. إنّ عواقب

للاستعمار الجديد وحافز للاستقلال



عن الغرب وكياناته المالية والاقتصادية. هل يمكن للقوى الإمبريالية أن توقف عقوباتها وتستدير للتراجع عنها؟ يمكن من حيث المبدأ ذلك لكنه غير متوقع، فمثل هذا النهج سيجعل إستراتيجية العقوبات الاقتصادية عديمة الجدوى على الإطلاق. لهذا فالقوى الغربية اليوم في مأزق وتواجه وضعاً لم تواجهه منذ وقت طويل، وهي المرة الأولى للاتحاد الأوروبي بكل تأكيد.

لم يعد من الممكن إنكار الانحدار الذي لا رجعة فيه لدى القوى الإمبريالية. يسلط الوضع الحالي لهذه القوى الضوء على حدث ذي أبعاد تاريخية. نحن نشهد وصول محور الهيمنة إلى حد لا يمكنه تجاوزه. أدى رفض روسيا للعمل كدولة كمبرادورية تابعة، في خدمة مصالح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى زيادة قدرة الدول الأصغر على اتخاذ هذه السابقة كقدوة يحتذى بها، والأهم التمسك بها كحليف الأمر الذي سيزيد عدد الدول التي تقاوم السيطرة الاستعمارية الجديدة المتمثلة بالإمبريالية، مثل كوبا، وكوريا الشمالية، وإيران، ونيكارغوا، وفنزويلا... الخ.

لم يعد هيكل السلطة الإمبريالية ذاته. فبينما كان الشكل الأولي لهذه الإمبريالية متمثلاً بعلاقات ما يسمى دول المركز بدول الأطراف «المستعمرات والمستعمرات الجديدة»، فقد وسّعت الإمبريالية اليوم انتشارها إلى العالم بأسره، بما في ذلك دول المركز. بعبارة أخرى، عملية التدمير والاستغلال والاضهاد الوطنيين في جنوب الكرة الأرضية، وإفريقيا على وجه الخصوص، قد توسعت ونفذت إلى جميع أنحاء العالم. ينطبق هذا التوسع على السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وممارسة السيطرة من قبل المصالح الإمبريالية على روسيا في حقبة التسعينات، وكذلك على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نفسه.

هل يمكننا الآن صياغة مصطلح «اقتصاد العقوبات الكلي» وربطه بعملية التحرر من الاستعمار الجارية؟ قد توفر الإجابة عن هذا السؤال إطاراً نظرياً لفهم عملية التحرر من براثن القوى الإمبريالية: الولايات المتحدة وحلفاؤها، والكيانات فوق الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي والنااتو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي... الخ. حتى الآن كانت القوى الإمبريالية بارعة في تأجيل مواجهتها لتناقضاتها، لكن فرض العقوبات على روسيا اليوم يكشف مدى التدمير الذاتي المتأصل في الإمبريالية نفسها.

أخيراً، علينا أن نذكر في كيفية امتصاص تأثير هذه العقوبات على الاقتصادات الغربية نفسها. هل سيتمكنون من التسامح مع تحول العالم وظهور بديل عن الهيمنة الإمبريالية؟ كيف ستواجه القوى الإمبريالية زوال مبدأها الذي يحكم وجودها؟ هل سنشهد اشتعال حرب عالمية ثالثة شاملة في محاولة تأخير سقوط القوى الإمبريالية، أم إن المدى الذي تهالكت فيه القوى الإمبريالية سيجبرها على التسليم كارهة بالأمز الواقع؟ هذا السؤال شديد الأهمية بالنسبة لنا «شعوب المركز الإمبريالي»، فمن واجبنا أن نتأكد بأن نظام التفجيرات الانتحارية الذاتي هذا لن يأخذنا جميعاً معه.

■ بتصرف عن:

?Sanctions Anyone

Imperialist Contradiction or the Unintended Consequence of Involuntary Decolonization

والتفاوض على شروط تعاقدية مواتية وغير استغلالية لاستخراج واستغلال المواد الخام. من سيؤمن مثل هذه الشروط التي تناقض القوى الاستعمارية الجديدة والمصالح المالية الغربية الخاصة؟ تماماً، إنها روسيا وغيرها من الدول ذات الحجم الأكبر والقدرات التكنولوجية والعلمية، والتي بات عليها مقارعة الهيمنة الغربية دون خيار آخر.

سيكون لدى هذه البلدان الإفريقية فرصة إعادة هيكلة القيود الاقتصادية التي تفرضها عليها المؤسسات الإمبريالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولن تضطر للانتظار خارج التاريخ لأن الإمبرياليين يريدون ذلك. على الأرجح هذا ما يخشاه معظم الإمبرياليين في إفريقيا وبقية أنحاء العالم: أن ترفض الدول العمل تحت سيطرة أسيادها الاستعماريين السابقين، ومؤسساتهم العابرة للوطنية، وأن تزدهر دونهم.

يواجه الإمبرياليون تناقضاً متأسلاً في بنيتهم عندما يتعلق الأمر بالعقوبات. ففي حين أن الهدف من العقوبات هو إخضاع دولة مستهدفة، تقدم هذه العقوبات نقيضاً لهذه الدولة: إمكانية قيام الدولة المستهدفة بإجراءات لتحقيق درجة أكبر من الحرية الاقتصادية والسياسية. إن لم تتجح العقوبات بإخضاع الدول المستهدفة فلن تكون ناجحة ولن تحقق أهدافها الاقتصادية والسياسية، بل ستعطي دولاً أخرى الحافز لمقاومة أيضاً. يمثل رفض روسيا اليوم الخضوع للعقوبات الغربية ضربة كبيرة للإمبريالية لم تشهدها منذ أعاق الاتحاد السوفييتي التوسع الرأسمالي والاستعماري الجديد.

الإمبريالية تدمر نفسها

عند مواجهة دولة ما للعقوبات، تسعى الدول الإمبريالية لفرض المزيد من العقوبات. من المفارقات أن تراكم العقوبات - مهما كانت وحشية - قد يزيد من وتيرة وسرعة إنهاء الاستعمار وحصول الدول على استقلالها

إلى أكبر حد ممكن، فهو يعني بأن الإمبريالية لم تعد حصينة وقوية كما في السابق، بغض النظر عن أمنيات الإمبرياليين.

علينا أيضاً أن نفترض بأن روسيا ستجد حتماً طرقاً للنجاة من العقوبات، فمن غير المرجح أن تخضع لعقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. يبقى أن نرى ماذا سيعني ذلك لمستقبل روسيا وبقية العالم. لكن هناك شيء واحد مؤكد: لم تعد هيمنة الولايات المتحدة الكاملة قوية كما كانت منذ وقت ليس بالبعيد.

تحرر واسع النطاق

إن نظرنا إلى الأمر في سياق آخر، لنأخذ مثلاً دول غرب إفريقيا. هل سنعتبر خروج الشركات الفرنسية وغيرها من الشركات الغربية الخاصة من دول غرب إفريقيا تحرراً؟ كيف نفسر الوضع إن كانت هذه الدول الإفريقية معزولة عن العلاقات الاقتصادية والمالية عن المصالح المالية والاقتصادية الفرنسية والأوروبية؟ يمكننا بالتأكيد اعتبار ذلك بمثابة خطوة تحررية نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي الكامل من المصالح الغربية، ومن تحت مظلة المؤسسات الإمبريالية «صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إيكواس... الخ» في غرب إفريقيا. هل ستكون هذه ضربة لدول غرب إفريقيا؟ ستعاني هذه الدول على الأرجح، فالخبرة التكنولوجية والعلمية اللازمة لاستخراج واستغلال المواد الخام معقدة للغاية ومكلفة. بالتأكيد يمكننا أن نفترض أن خروج مثل هذه الخبرة سيكون له عواقب على هذه الدول أثناء تحررها من هذه الشركات الخاصة والمصالح الاستعمارية الجديدة. يمكن قول الشيء نفسه عن التمويل والبنية التحتية. الانتقال سيكون صعباً دون شك. لكن من ناحية أخرى، وهذا أمر بالغ الأهمية، ستكون هذه الدول الإفريقية الآن بالتأكيد حرة في البحث عن مصادر أخرى للخبرة

فرض عقوبات على روسيا بالنسبة لغرضي العقوبات لن تكون نفسها عواقب فرض عقوبات على نيكارغوا. في ضوء ذلك يأتي السؤال: هل استهان محور الهيمنة بالهدف الذي صَبَّ عليه جام غضبه؟

دون تجاهل أي شيء يتعلق بالشروط التي تولدها العقوبات، يمكننا النظر إلى العواقب التي ستنتج عنها على المدى الطويل. في الوقت الحالي، لا شك أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيكون لها ضريبة بالنسبة لروسيا، وستحمل تأثيراً سلبياً على رفاهية الشعب الروسي. مع ذلك، فالانسحاب الذي قامت به الشركات الغربية من روسيا، والذي تم الترحيب به، قد يخدم عملية إزالة الاستعمار الجديد من روسيا. إنها عملية صعبة ومؤلمة، لكنها في النهاية عملية تحرير.

ربما لم ترغب روسيا في حصول مثل هذا الانسحاب التجاري والاستبعاد من العديد من الأسواق، ولكن مع ذلك فقد تستفيد من فرض هذه العقوبات على المدى الطويل. كيف ذلك؟ من وجهة نظر الاقتصاد السياسي، فقد تفوق المزايا طويلة الأجل التكلفة المؤلمة قصيرة ومتوسطة المدى، لأن هذه العقوبات قد «تجبر» روسيا على أن تصبح مستقلة عن المصالح الغربية ذاتها التي تخرج من البلاد. بعبارة أخرى، فإن العزلة المستمرة للاتحاد الروسي واستبعاده من جميع الأنشطة التجارية الغربية، وما يترتب على ذلك من انسحاب المصالح الغربية من روسيا، قد يشير بالفعل إلى عودة روسيا المستقلة وذات السيادة الكاملة، وهو الاستقلال الذي فقد أكثر الطرق مأساوية باعتراف الجميع: سقوط الاتحاد السوفييتي.

ربما يمكننا حتى أن نفترض أن هذا الحصار التجاري والعقوبات الأخرى هي ردود فعل رجعية على رفض روسيا الانصياع لحكم محور الهيمنة ومؤسساتها الإمبريالية العابرة للوطنية. من وجهة نظر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هذا أمر لا يطلق

الأسطورة الطاجيكية حول نوروز



اللغة الطاجيكية قريبة من الفارسية بشكل كبير من ناحية موسيقا اللغة، وفي نفس الوقت، تشترك الطاجيكية مع الكردية الكرمانجية بعدد كبير من الكلمات إلى درجة الثلث تقريباً. رغم أن الفارسية لا تقترب من الكرمانجية بنفس القدر، ولكنها تقترب من الطاجيكية بقدر كبير أكثر من الثلث. كما تتقارب الفارسية بنفس الوقت مع الكردية «السورانية والكورانية» لدرجة التأثير المتبادل بسبب الاتصال المباشر.

■ لؤي محمد

ونحن هنا أمام حلقات مفقودة من تاريخ شعوب الشرق عموماً، وتاريخ الشعوب التي انفصلت من نفس المجموعة اللغوية بشكل خاص في الأزمنة القديمة. وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النطق عند الإنسان قديم جداً. وحسب فريدريك إنجلس فإن النطق يعود إلى طور الأول من الوحشية. أما اللغات، فتعود إلى أطوار البربرية عندما بدأت العشرات البدائية تتحد في قبائل، وظهرت اللغات المبكرة عند البشر مع ظهور القبائل. من يسمع أغاني عيد النوروز باللغة الطاجيكية، سيكتشف أن نصف كلماتها تشترك مع الكرمانجية. والنوروز عيد قديم في تراث شعب طاجيكستان. وهو من أهم الأعياد عند الطاجيك. ومعنى كلمة نوروز باللغة الطاجيكية هو نفس المعنى بالفارسية والكردية «اليوم الجديد». كما أن المحيط الطاجيكي كله يحتفل بهذا العيد الذي هو عيد شعوب كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان وتركمانستان وأفغانستان وإيران. أي إن نوروز عيد يجمع مختلف الشعوب في الشرق.

تختلف طقوس عيد النوروز من شعب لآخر، وفي طاجيكستان، كان الطاجيك يحتفلون بهذا العيد منذ القديم بعيد رأس السنة الشمسية الذي يصادف

يوم 21 آذار يوم الاعتدال الربيعي لذلك فهو عيد الربيع أيضاً. وفي هذا اليوم يزين الطاجيك مائدتهم بسبع مواد وتبدأ المواد السبع بحرف الميم من السمك الأحمر والربيان والممسك والمرطبات ونبات الميسة المحلي والموز وفاكهة محلية خاصة. وكذلك مائدة السيئات السبع «هفت سين» التي تضم المأكولات التي تبدأ بحرف السين. ومن أشهر مأكولات النوروز الطاجيكي هو البيض الملون الذي يشبه بيض عيد الفصح عند المسيحيين.

وكان القدماء يحتفلون بهذا العيد في أحضان الطبيعة حيث تعقد الدبكات والاحتفالات بعودة الربيع والحياة وعودة الطبيعة من جديد. واشتهر النوروز عند شعوب آسيا الوسطى كأقدم الاحتفالات وعرف بأوصاف متعددة مثل عيد النوروز والنوروز الجمشيدي ورأس السنة وبداية السنة وعروس السنة وغير ذلك.

كما أن اللغة الطاجيكية تحتوي على عدد كبير من الكلمات العربية، فقصّة نوروز تكتب بالطاجيكية «كيساي نافروز». ويدعى تقويم النوروز «نافروز نامه» وهو اسم لكتاب من كتب عمر الخيام الشاعر الفارسي الشهير. واشتهرت قصة شعبية طاجيكية عن رجل كوميدي اسمه فيروز أو ميري نافروز «أمير نوروز».

كان هذا الرجل يرتدي خلال الأعياد قميصاً باللون الأحمر الأرجواني ووجهاً أسود. ويرمز الوجه الأسود إلى مرارة وسواد الحياة اليومية. أما القميص الأحمر فيرمز إلى الفرح والسعادة. وكانت في يده دائرة تعني «دائرة الحياة». لنقل هدايا السماوات إلى الملك والشعب من الملائكة

السماوية السبعة.

وفي الاحتفالات القديمة، كان يجري وضع قطعة نقدية من الفضة أو الذهب أمام الملك، محاطة بسبع حبات. وتجمع الحبوب المدرجة في إعداد الخبز حول الأرزفة. بين سبعة أغصان من الزيتون أو الرمان. وكان لكل غصن مزهرية، ولكل فرع اسم أحد الأواني. وأكل أحضر أمير نوروز هذه الأواني. وأكل من الوجبة المكونة من سبعة أطباق ثم صلى من أجل صحة الملك ومجده.

ورد ذكر أمير نوروز في العديد من النصوص القديمة وكان يعرف أيضاً كشخص كوميدي مهرج يطلق الفكاهات. وقد سلمه الملك سلطة الدولة لعدة أيام أثناء اقتراب العدو. وكان أمير نوروز يلوح بيده، وفي اليد الأخرى يلعب بسيف أبيض في مظاهرة لعودة ميري نافروز / أمير نوروز منتصراً من المعركة وهزيمة العدو. وهناك استقبله الناس بالبطول والأبواق والاحتفالات.

وفقاً للمعتقدات القديمة، تبدأ احتفالات نوروز في آخر أربعماء من السنة الشمسية لمدة 13 يوماً. وتقول الأسطورة إن أمير نوروز قد حكم بدل الملك لمدة 13 يوماً ويصادف اليوم الأخير تاريخ 21 آذار يوم عيد النوروز. وفي ذلك اليوم كان أمير النوروز يدخل إلى أي بيت يريده. حيث كان الناس يتركون أبوابهم مفتوحة في هذا اليوم لجميع الزوار. وكان الحكام والقادة يدعون إلى العدل والصدق. وكان على صاحب المنزل أن يقدم هدية لأمير نوروز. ويعني هذا اليوم السعادة للفتيات، والمزيد من الرزق والعمل والخير للرجال في العام الجديد. وكان اليوم الثاني عشر مخصصاً للاحتفال مع العائلة. واليوم الرابع لأقارب الملك وكبار المسؤولين

وقادة الجيش. واليوم السادس لتكريم النبلاء والمستشارين في البلاط. أما بالنسبة للأطفال، فكان النوروز يعني الحصول على الهدايا لمدة 13 يوماً. أما أسطورة النوروز الجمشيدي عند الطاجيك القدماء فتتعلق ببداية وضع التقويم، وتعود إلى زمن كان فيه الملوك يطلقون على أنفسهم لقب ملوك جهات العالم الأربع في الألف الثالث قبل الميلاد. وتقول الأسطورة. إن الملك جمشيد ملك جهات العالم الأربع هو من اكتشف عيد النوروز. وجاء أحدهم إلى الملك يطلب منه أن يطلق الأسماء على أيام وأشهر السنة وأن يصنع التاريخ والتقويم حتى يعرفه الناس.

وفي ذلك اليوم شاهد الناس صباحاً أن الشمس قد دخلت الدقيقة الأولى. فاجتمع القدماء وأمروا ببدء التاريخ من هناك. واجتمع حكماء العالم وصنعوا التاريخ. والأيام الـ 13 ترمز إلى 13 من الملائكة. منهم 4 ملائكة مقيمين في السماوات لحراسة السماء. و4 ملائكة في جهات الأرض الأربعة يمنع عليهم تجاوز جبل الهلاك. وكان الملائكة يسيرون في السماء والأرض لطرد الأشرار من العالم.

عرف التراث الطاجيكي القديم أسطورتين شهيرتين حول عيد النوروز، أسطورة أمير النوروز المنتصر على الأعداء وأسطورة النوروز الجمشيدي التي تتعلق بواحدة من تقاويم الشرق القديمة. وتختلف أسطورة عيد النوروز من بلد لآخر، ولكن هذا الاختلاف قد جمع شعوباً كثيرة حول ثقافة متشابهة في بعض المحتوى ومختلفة في بعض الحكايات والفصول التي لا تعود إلى زمن واحد، بل إلى أزمنة مختلفة متباعدة.

تعود إلى زمن
كان فيه الملوك
يطلقون على
أنفسهم لقب
ملوك جهات
العالم الأربع في
الألف الثالث قبل
الميلاد

متى ينقلب السحر على الساحر؟



إذا عدنا إلى أحاديث وسائل الإعلام الأمريكية نفسها عن حالة الأوضاع الداخلية الأمريكية في الخريف الماضي «سترايكتوبر وسترايكتفمبر»، تبدو بوضوح تلك الدرجة الحرجة التي وصلت إليها الأزمة الأمريكية.

وكانت أكبر الصحف والمجلات تتخوف من اندلاع حركة عمالية كبيرة في البلاد بداية عام 2022 أو حدوث شيء أكبر من تفاعلات الأزمة الأمريكية. وعلى رأسها المجلات الناطقة باسم الرأسماليين الأمريكيين أنفسهم مثل مجلة إنداستري ويك وصحيفة واشنطن بوست.

وتبع ذلك لهات أمريكي شديد لتفجير أزمات جديدة خارج حدودها، وباستعجال أكثر مما في السابق وبدرجة أعلى، وهكذا جاءت المحاولة الكازاخية والأوكرانية أمريكياً. ولكن يبدو أن الساعة الزمنية الأمريكية متوقفة منذ خمسينات القرن الماضي عندما كانت تعمل وفق نظرية حافة الهاوية. وكان فوستر دالس صاحب التوجيهات السياسية الأمريكية المعروفة باسم «حافة الهاوية» يجبر الخصم للذهاب إلى تلك الحافة أثناء توتير البلدان أو محاولة غزوها. وبمجرد خوف الخصم الذهاب إلى تلك

الحافة، كان ذلك يعني أن الأمريكيين كسبوا جولة ضده. وقال فوستر دالس حول حافة الهاوية «من يخاف الذهاب إلى حافة الهاوية يعتبر بحكم المنتهي». واحترف الأمريكيون هذه اللعبة على مدى عقود، متلاعبين بمصير الشعوب والبلدان.

ويبدو أن هذه السياسات عملت فترة من الزمن، وخاصة عندما كانت الظروف في صالح الولايات المتحدة. أما اليوم فلها قصة أخرى. فحافة

الهاوية اليوم إذا لم تسقط، ستتقلب على أصحابها كما يبدو من ارتدادات السياسة الأمريكية على أمريكا نفسها، وعلى البلدان الأوروبية أيضاً. وهكذا نقلت وسائل الإعلام العالمية أخبار بدء المظاهرات ضد الغلاء وارتفاع الأسعار في إسبانيا واحتجاجات المزارعين في اليونان على وقع العقوبات. وعادت الاحتجاجات القديمة في فرنسا. وعند إلقاء نظرة على ما يحدث في الشارع

الأمريكي حالياً، نجد لهاتاً أمريكياً آخر لصناعة الحركات الوهمية وتوجيهها نحو مكان آخر بالتوازي مع ما كان يجري في كازاخستان ومع ما يجري في أوكرانيا. وهذا أول الغيث قبل العاصفة الكبرى. وخاف الأمريكيون أنفسهم هذه المرة الذهاب إلى حافة الهاوية التي صنعوها، فخسروا سياسياً في الواقع، وانكروا هذه الخسارة عبر السيل الهائل من التدفقات الإعلامية.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا

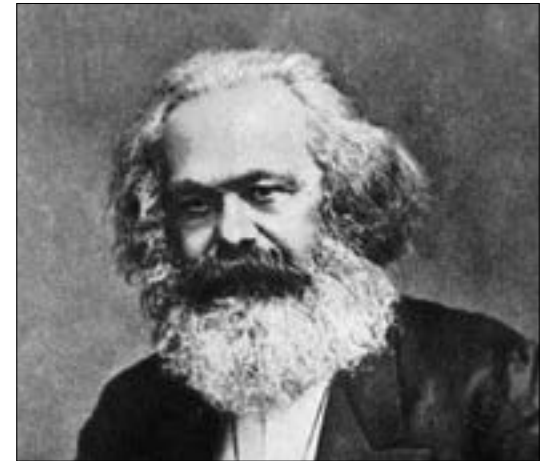


كتبت جريدة قاسيون بعد تطبيق قرار رفع أسعار الكهرباء عام 2003، أن قرار وزارة الكهرباء، سحب ذوي الدخل المحدود من تحت الدلف إلى تحت المزراب. وأثقل هذا القرار كاهلهم بما لا يستطيعون احتماله. وإذا كان قرار 2003 يثقل كاهل فقراء البلاد، ماذا بشأن قرارات اليوم؟



التقنية الفائقة آسيوياً

ذكرت مجلة فوكوس الألمانية، أن سبعة من أصل أكبر عشر دول مصدرة للتكنولوجيا الفائقة توجد في الوقت الحالي في آسيا. وقالت المجلة الألمانية عندما يتعلق الأمر بمجالات التكنولوجيا الفائقة مثل الرقائق أو تكنولوجيا الاتصالات أو المواد المتخصصة، تتقدم الصين بفارق كبير في صادرات التكنولوجيا الفائقة. حيث تراجعت حصة الولايات المتحدة لتحل المرتبة الثانية، وألمانيا إلى المرتبة الرابعة، واليابان إلى المرتبة السادسة. بينما تحولت الصين إلى قاطرة صادرات التقنية العالية. وجاءت تايوان في المرتبة الثالثة وماليزيا في المرتبة التاسعة وكوريا الجنوبية في المرتبة الخامسة.



ماركس محذوفاً في فلوريدا

حذفت جامعة فلوريدا اسم الفيلسوف والاقتصادي الألماني كارل ماركس من غرفة الدراسة المخصصة بحجة الحرب في أوكرانيا. وقال تقرير لمحنة محلية، إن جامعة فلوريدا قررت أنه من المناسب إزالة اسم ماركس من غرفة الدراسة. وقال التقرير إن غرفة الدراسة كانت قد سُميت في السابق باسم مؤلف البيان الشيوعي عام 2014. إن غرف مجموعات الدراسة الأخرى في الحرم الجامعي تمت تسميتها أيضاً على أسماء الأفراد المؤثرين، واستخدمت غرفة الدراسة الجامعية لوحة تصف ماركس بأنه فيلسوف واقتصادي راديكالي وناقد ثوري معروف باسم مؤسس الاشتراكية العلمية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حملة	أنور أبو حاضمة	0933763888	الرقدة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 20/03/2022» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

من أدوات الفاشية الثقافية



لتقاليدها الليبرالية، وتستبدلها بتقاليد فاشية نازية جديدة، بل إن الأول قد أدى إلى الثاني. وفي هذه الظروف، تصبح الرقابة على الفكر والثقافة والتعليم رقابة شاملة.

وانكشفت أكاذيب حرية الصحافة والإعلام، لتنتقل إلى ديكتاتورية على الفكر والإعلام. وعلى العلم والأدب، فالعلم الرسمي المهيمن على جامعات العالم في خدمة الفاشية الجديدة. والعلم الحقيقي مهمش ومحارب، ويكاد صوته لا يسمع في الجامعات. أما الأدب في انحطاط شامل. بل تجري محاولة لإلغاء الأدب نفسه مثلما جرى مع أعمال دوستويفسكي في إيطاليا. كذلك الحملة التي لم تتوقف ضد ستالين حتى اليوم، كي لا تستفيد شعوب العالم من المعرفة التي انتصرت على الفاشية القديمة. وهنا تسقط مفاهيم حرية الفكر والصحافة وحرية الإعلام ومفاهيم الرأي والرأي الآخر ليحل محلها شي آخر متوحش: حرية البندقية، حرية القنبلة، حرية الجريمة، حرية المخدرات، حرية الإبادة الشاملة.

فكما أنكر موسوليني والفاشيون الإيطاليون في الأمس أعمال دانتي وميكل أنجلو ورافاييل وغيرهم من رموز الثقافة الإيطالية، يتنكر فاشيو اليوم لأعمال دوستويفسكي وعلى يد الجامعات الرسمية. ويجري إنكار العلوم الحقيقية على نطاق واسع، مثل الحملة الكبرى ضد لقاحات كورونا على وسائل الإعلام الغربية. وفوق ذلك كله، يجري تزوير هائل لتاريخ شعوب العالم، ومحاولة إعادة كتابته بما يخدم مصالح الفاشية الجديدة.

والسلاح والدعارة والإتجار بالبشر. وتهدف أيضاً إلى تحويل الشعوب إلى كتل بشرية مقسمة يمكن التحكم بها والسيطرة عليها عبر أدوات الهيمنة على المجتمع. وصولاً بالتالي إلى الإنسان المطيع والخاضع والسلبى والمحاييد، وسهولة استخدام هذا الإنسان في المشروع الفاشي. وهي برامج من اختراع المخابرات الأمريكية منذ خمسينات القرن الماضي. وتجري على نطاق واسع في السينما والإعلام.

الكتب والمدارس

تجري عملية تجهيل شاملة في ظل الفاشية «الجزار المدلل للرأسمالية»، وتغرق الطبقة العاملة وغالبية أبناء الشعب في الجهل المدروس بدقة. فمن جهة تصبح الكتب غالية الثمن، ولا قدرة للطبقة العاملة على شراء الكتب في هذه الظروف. وهذا يجري حول العالم بتسارع كبير في هذه اللحظة. أما المدارس، فتتحول في ظل الفاشية من مراكز لتربية وتعليم أبناء الشعب إلى مصانع لتصدير الجنود والمقاتلين الذين سيصبحون وقوداً للمشروع الفاشي في تدمير القوى المنتجة. وذلك في عملية تعليمية مستمرة من المدرسة إلى الجامعة حتى الوصول إلى لحظة الحريق الفاشي الكبير. وتصبح القوى المدرسية كلها لإذكاء نار التوحش الشامل وتأليه أدوات الفاشية. كما تغلق الفاشية المدارس وتحولها إلى سجون، وتسود ثقافة تعليمية رسمية فاشية عنوانها الاضطهاد والتجهيل والقتل والدمار.

محاربة الحريات والفكر والعلم
في عالم اليوم، تتنكر الرأسمالية

الحرب الإعلامية

وفي ظل الفاشية، يؤدي «التغريب الليبرالي» مستوى أعلى من الوظائف الإجرامية لإيصال البشرية إلى حافة العدمية والاعتراب الشامل على مختلف الجوانب، ومنها الجانب الثقافي الذي يشهد حرباً شاملة.

وهذه الحرب ساحاتها واسعة، من كثافة المسلسلات والأفلام السينمائية ذات الطابع الفاشي، إلى الهيمنة على الجامعات، وصولاً إلى الحرب الإعلامية الكثيفة.

والحرب الإعلامية الفاشية لها أدوات عديدة أهمها:

السخرية من الشعوب في السينما والإعلام والتعليم. ومن أكبر ضحايا هذا الهجوم الشعب الفلسطيني والشعب السوري والشعب الروسي وشعوب أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا.

السخرية من الشخصيات والأحزاب والمفكرين الذين يحمل تراثهم أو عملهم بديلاً حقيقياً. وعلى رأسهم العلماء والمفكرون والفلاسفة. وذلك بطريقة الفكاهة التافهة. بالإضافة إلى شيطنة المفكرين والفلاسفة والعلماء والأحزاب.

البث الواسع لمواد التزوير والافتراء وتحريف الوقائع، بحيث يبدو من يقول الحقيقة أمام هذا السيل الهائل مضحكاً جداً ولا يصدقه أحد. ومبتكر هذا الأسلوب هو ألين داليس مهندس الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي وضد ستالين.

عمليات غسيل الدماغ الواسعة التي تهدف إلى إنشاء أجيال شابة تافهة مبدؤها في الحياة الولاء لعالم الفساد الشامل والجريمة المنظمة والمخدرات

لا يمكن الحديث عن حياة الثقافة في ظل النازية الجديدة، لأن العدو الأكبر للفكر والثقافة البشرية يستيقظ ليقبض على الفكر والعقل كما يقبض على الاقتصاد والحياة والإنسان. والقضية هنا ليست عند منع أعمال دوستويفسكي أو حظر وسائل الإعلام واللغة الروسية فقط. بل إن البشرية تواجه اليوم أخطر عملية تجهيل على المستوى العالمي، وأخطر حرب كبرى ضد الثقافة والمعرفة.

■ آلان كرد

تشويه ذاكرة الناس

يحطم الفاشيون ذاكرة الناس، ويشنون حرباً شرسة ضد الرموز الشعبية والاجتماعية والوطنية التي تحظى باحترام الجماهير. مثل تحطيم تماثيل إبراهيم هنانو وأبي العلاء المعري ومحمد الفراتي، وتحطيم آلاف التماثيل التي تعود إلى المرحلة السوفييتية في أوكرانيا. وكذلك تخريب المدن والمواقع الأثرية على نطاق واسع في العراق منذ الغزو الأمريكي عام 2003 وتحويل أفغانستان إلى أكبر مستنقع مخدرات في العالم مع تحطيم ذاكرة الشعب الأفغاني مثل تحطيم التماثيل البوذية مع التجهيل والإفكار الواسع للناس.

وهنا تؤدي الليبرالية الجديدة وبعدها الفاشية الجديدة مهمة القطع والفصل بين الناس والذاكرة الشعبية. فمن قال في المرحلة الأولى يجب ترك التراث والاتجاه نحو التغريب، أو من قال عكس ذلك، غرق في المرحلة الثانية في العدمية الفاشية.